جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

أثر تطبيق اللامركزية على تحسين جودة الحياة

بالتطبيق على (قرى وادي الصعايدة بمركز ادفو محافظة أسوان في إطار "برنامج حياة كريمة (برنامج تطوير الريف المصري)

The Impact of Decentralization on Improving the Quality of life Appling to Wadi Al-Sa'ida in Edfu, centre, Aswan Governorate Within the framework of “Decent life program”

إعداد

رباب يحيى شيبة الحمد

إشراف

د. فريد عبد العال

لاستكمال متطلبات

الحصول على الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

للعام الأكاديمي 2022/2021

مستخلص البحث

مما لا يدعو للشك أن الدولة المصرية في عصر الجمهورية الجديدة تنتهج أساليب مختلفة وحديثة لتحسين جودة حياة المواطنين وتدور مشكلة البحث في هل اتبعت الدولة اللامركزية منهاجاً لتحسين جودة حياة المواطين بالإضافة إلى البحث في هل تسير الدولة وفق مخطط تنفيذي للتطبيق اللامركزية، وأثر اللامركزية على جودة الحياة بالتطبيق على قرى وادي الصعايدة في أسوان بالتطبيق على برنامج حياة كريمة، مستخدماً المنهج الوصفي والمقابلات المتعمقة مع مجموعات من الشباب والمرأة ولجنة التنمية المتكاملة بالقرية، وقد نتج عن البحث التأكيد على مسيرة منتظمة لتحقيق اللامركزية الإدارة والمالية والإقتصادية حتى أصغر وحدة محلية ، بالإضافة إلى أن مفهوم جودة الحياة التي وضعتها الحكومة يضمن القياس الكيفي لجودة الحياة وليس فقط تلبية الإحتياجات من الخدمات. أن اللامركزية لها علاقة ليست بالمباشرة على جودة الحياة حيث أن المدخلات والمبادئ التي تقوم على أساسها تسهم في تحسين جودة الحياة، ولدعم مسيرة اللامركزية لابد من وجود هياكل تنظيمية للوحدات المحلية وخاصة القروية. وأخيراً إن برنامج حياة كريمة يطبق اللامركزية والمرونة كأول برنامج قومي يعمل في هذا الإطار نتيجة لعمليات التنسيق والترتيب بين الأجهزة التنفيذية ودوواوين الوزارات المختلفة الشريكة في التنفيذ ،وذلك في إطار فقط المستويات العليا من الإدارة ، ولكن لا يصل ذلك إلى مستوى الوحدة المحلية والمعنية من الاساس بتطبيق اللامركزية.

الكلمات المفتاحية:

اللامركزية– جودة الحياة – رؤية مصر 2030– مؤشرات جودة الحياة – برنامج تطوير الريف المصري"حياة كريمة"

Abstract

There is no doubt that Egypt in the era of “The new republic” adopts different and modern methods to improve the quality of life for citizens. The research problem is whether The State has followed The Decentralization to improve the quality of life for citizens. In addition, whether the state is going according to an executive plan for applying decentralization, and the impact of decentralization on the quality of life by applying in Wadi al-Sa’ida in Aswan. The researcher used the descriptive approach and in-depth interviews with groups of youth and women and the Village Integrated Development Committee.

The research’s results that there is a systematic process to achieve administrative, financial and economic decentralization to the smallest local unit. In addition, the fact that the concept of The Quality-of-life approach for the Egyptian government ensures the quantitative measurement of the quality of life, not just meeting the needs of services. The Decentralization has no executive relation with the quality of life, as the inputs and principles on which it is based contribute to improving the quality of life, in addition, to support the decentralization process there must be organizational structures for local units. Finally, Decent Life Program applies decentralization and flexibility as the first national program to operate in this framework as a result of coordination and arrangement processes between the executive agencies and the offices of the various ministries within the framework only of the higher levels of administration, but this does not reach the level of the local unit.

Key words:

Decentralization-life’s quality-Egypt’s vision 2030- life’s quality indicators-Egyptian country Development program” Decent life initiative”

فهرس البحث

الإطار النظري 3
أولاً:المقدمة : 3
ثانياً :المشكلة البحثية: 4
ثالثاً: أهداف الدراسة : 4
رابعاً :تساؤلات الدراسة: 4
خامساً:أهمية البحث 5
سادساً: حدود البحث : 6
سابعاً : مصطلحات الدراسة: 6
ثامناً: الدراسات السابقة : 8
الفصل الأول 15
اللامركزية ومسيرة الدولة نحو تطبيق اللامركزية 15
مميزات تطبيق اللامركزية 17
اللامركزية ورؤية مصر 2030: 18
الفصل الثاني 22
جودة الحياة وعلاقتها باللامركزية 22
الجزء الثاني الدراسة التطبيقية 25
الفصل الثالث 25
حالة تطبيق برنامج تطوير الريف المصري على قرى وادي الصعايدة بمركز ادفو بمحافظة أسوان 25
نتائج البحث 32
توصيات البحث 34
المراجع 35

الإطار النظري

أولاً:المقدمة :

إنطلاقاً من التشريع الحاكم للبلاد وهو الدستور المصري الذى أقر في عام 2014 وتعديلاته في عام 2019 والذى ينص في مادته الخامسة " أن السيادة للشعب وحده يمارسها ويحميها، وهو مصدر السلطات، ويصون وحدته الوطنية التى تقوم على مبادئ المساواة والعدل، وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين"، ومادة 176 "تكفل الدولة دعم اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية، وينظم القانون وسائل تمكين الوحدات الإدارية من توفير المرافق المحلية، والنهوض بها، وحسن إدارتها، ويحدد البرنامج الزمني لنقل السلطات والموازنات إلى وحدات الإدارة المحلية".

وفي ضوء ما شرعة الدستور المصري من دعم للامركزية ، والتي تعتبر أداة لتحقيق التنمية المستدامة وتوسيع مشاركة المجتمع المحلي مع الإدارات المحلية في عمليات تحديد إحتياجات المجتمع والمشاركة في وضع الخطط ومتابعتها ورصد المشكلات التي تواجه عملية التنفيذ وبالتالي تسهم في تمكين أفراد المجتمع وتعزز إنتماؤهم للدولة هذا من جانب ، ومن جانب آخر فإن اللامركزية بتطبيقها تضمن التوزيع العادل للإستثمارات و حوكمة لعملية التنمية وتعزز مبادئ الشفافية والمسائلة الأمر الذي يعمل على بناء دولة قوية قادرة على تحقيق التنمية المستدامة.

وفي ظل قيام الدولة بوضع رؤية مصر 2030 "استراتيجية مصر للتنمية المستدامة المحدثة" والتي جاءت لتوطين أهداف التنمية المستدامة بالمحافظات المختلفة ، وما تحمله في طياتها من أهداف لتوطينها وأهمها الهدف الأول : الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته بالحد من الفقر بكافة أشكاله وإتاحة الخدمات الأساسية . حيث إتخذت الحكومة المصرية العديد من السياسات والإجراءات خلال برامج عملها والتي تحمل في طياتها دور واضح لمجابهة الفقر بمفهومه الواسع، من خلال التركيز على تحسين جودة حياة المواطن وذلك متضمناً الحد من الفقر بكل أشكاله، القضاء على الجوع، الحماية الاجتماعية، إتاحة الخدمات التعليمية والصحية وضمان جودتها، توفير الخدمات الأساسية، وخدمات البنية التحتية، والارتقاء بالخصائص السكانية، تطوير البنية التحتية الرقمية، وإثراء الوعي الثقافي والتراثي والأخلاقي ، هذا الأمر يتطلب تضافر جهود كافة الأطراف المعنية من المجتمع المصري بما يضمن تحقيق أهداف برامج عمل الحكومة، وهو الذي يستوجب المزيد من السلطات والصلاحيات لكافة الأطراف التنفيذية ، الأمر الذى يستدعي إلى إنتباهنا هل تنتهج الدولة مبدأ اللامركزية في سياساتها وقرارتها وخاصة في ظل تنفيذ برنامج تطوير الريف المصري حياة كريمة والذى ينفذ على مستوى قرى الريف منذ إطلاق المبادرة منذ عام 2019 وحتى الآن بما يضمن تحسين جودة حياة المواطنين,

الأمر الذى جعل الباحث يتطرق لدراسة أثر تطبيق اللامركزية على جودة حياة بالتطبيق على (قرى وادي الصعايدة بمركز ادفو محافظة أسوان في إطار "برنامج حياة كريمة (برنامج تطوير الريف المصري)

ثانياً :المشكلة البحثية:

تدور مشكلة الدراسة في إطار إلى أي مدى اتبعت الدولة اللامركزية منهاجاً لتحسين جودة حياة المواطنين حيث أشارت العديد من الدراسات إلى تقاعس الدولة نحو تطبيق اللامركزية على الرغم من أن رؤية مصر 2030 وكذلك الخطة المتوسطة المدى للفترة من 2018 : 2022 تناولت أن أهم الأطر الفكرية القائمة عليها خطة التنمية المستدامة هي دعم نظام اللامركزية لوحدات الإدارة المحلية بمستوياتها تحقيقاً لإستدامة التنمية وتضميناً لكل فئات وجهات المجتمع المحلي بما يسهم في تحسين جودة حياة المواطنين.

ثالثاً: أهداف الدراسة :

يسعى الدارس لتحقيق هدف رئيسي للبحث في أثر تطبيق اللامركزية على جودة الحياة.

وذلك من خلال الأهداف الفرعية الآتية :

- تحديد الفرق بين المركزية واللامركزية.
- كيفية التحول من المركزية إلى اللامركزية والإطار القانوني والتشريعي المنظم لعملية التحول في الواقع المصري.
- مميزات التحول من المركزية إلى اللامركزية.
- الوصول إلى مفهوم واضح لجودة حياة ومدى وجود علاقة بينها وبين اللامركزية.
- مدى مساهمة برنامج حياة كريمة تحسين جودة حياة المواطنين من خلال تطبيق اللامركزية في قرى وادي الصعايدة بمركز ادفو في محافظة أسوان.

رابعاً :تساؤلات الدراسة:

التساؤل الرئيسي الذي يدور حوله البحث "هل تطبيق اللامركزية يؤثرعلى جودة الحياة ؟"

وهل الدولة من خلال برنامج حياة كريمة تسهم في تحسين جودة حياة المواطنين مستخدماً اللامركزية؟وذلك من خلال التساؤلات التالية :

- ما هو مفهوم المركزية واللامركزية؟
- ما هي مميزات التحول من المركزية إلى اللامركزية؟
- هل الدولة تسعى لتيسير مسيرة التحول من المركزية إلى اللامركزية تطبيقاً للدستور المصري؟
- ما هو الإطار المفاهيمي لجودة حياة المواطنين والعلاقة بينها وبين تطبيق اللامركزية؟
- إلى أي مدى أسهم برنامج حياة كريمة في تحسين جودة حياة المواطنين من خلال تطبيق اللامركزية في قرى وادي الصعايدة بمركز إدفو في محافظة أسوان؟

خامساً:أهمية البحث

استمد البحث أهميته من خلال الدستور الحاكم لشئون البلاد دستور 2014 وتعديلاته لعام 2019 الذى أوضح الإطار الزمني للإنتقال الفعلي للامركزية وذلك في مادته 176 "تكفل الدولة دعم اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية، وينظم القانون وسائل تمكين الوحدات الإدارية من توفير المرافق المحلية، والنهوض بها، وحسن إدارتها، ويحدد البرنامج الزمني لنقل السلطات والموازنات إلى وحدات الإدارة المحلية".(دستورمصر،2014) كما وُضح في رؤية مصر 2030 وخطتها المتوسطة المدى 2018: 2022 أن من أهم الأطر الفكرية والمعطيات الأساسية الداعمة والضامنة لإستدامة التنمية وتضمين كافة فئات المجتمع في مسيرة التنمية هي دعم اللامركزية لوحدات الإدارة المحلية(وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية،2017)حيث يعتبر ذلك أفضل السبل لتحقيق الدور الأصيل للإدارة المحلية في تحديد الإحتياجات المجتمعية والإمكانيات والموارد بالإضافة إلى إعداد الخطط والبرامج التنموية ذات الأولوية والأكثر توافقاً عليها من كل أطراف المجتمع من أجل تحقيق أحد أهم الإستهدافات الرئيسية لرؤية مصر 2030 هي تحسين جودة حياة المواطنين ومن هنا لذا يأتي أهمية البحث في دراسة أثرتطبيق اللامركزية على جودة الحياة وذلك من خلال الآتي:

- الوصول لمفهوم واضح للامركزية من خلال دراسة الفرق بين المركزية واللامركزية ومميزات التحول من المركزية إلى اللامركزية.
- سعي الدولة لتيسير مسيرة التحول من المركزية إلى اللامركزية تطبيقاً للدستور المصري.
- مفهوم جودة حياة المواطنين وعلاقتها بتطبيق اللامركزية.
- دراسة مدى مساهمة برنامج حياة كريمة في تحسين جودة حياة المواطنين من خلال تطبيق اللامركزية في قرى وادي الصعايدة بمركز إدفو في محافظة أسوان.

والجدير بالذكر أن الدولة من خلال الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة للفترة الزمنية 2019/2018: 2022/2021 تسهم في تحقيق الهدف العام للدولة المصرية ضمن رؤية مصر 2030 "تحسين معيشة المصريين" وذلك من خلال تناول إطار فكري يتضمن معطيات أساسية حاكمة للهدف الخامس من أهداف الدولة المصرية في رؤية مصر 2030 والذى يستهدف "تحسين معيشة الشعب المصري" والذى يتحقق من خلال تدخلات الدولة لمعالجة الفجوات التنموية وذلك بتنفيذ العديد من البرامج الفرعية والتي من أهمها برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر والمنفذ في محافظات قنا ، سوهاج ، أسيوط ، المنيا وكذلك برنامج تطوير الريف المصري والجاري تنفيذه في ريف 52 مركز إداري بعدد 20 محافظة مصرية في المرحلة الأولى من البرنامج، والجدير بالذكر إن البرنامج يستهدف كل قرى الريف المصري على ثلاثة مراحلة تنفيذية منها المرحلة الأولى والذى بدأ التنفيذ بها منذ يناير 2021.

وفي ضوء الشعار الذى اتخذته الدوله منذ إطلاق برنامج تطوير الريف المصري "الجمهورية الجديدة" في يوليو 2021 ، ومع خضم المشروعات التي ينفذها البرنامج على مستوى الوحدات المحلية والقرى والعزب في عدد 52 مركز إداري بعدد 20 محافظة وفي ظل فترة التنفيذ الذى ينفذ بها المشروعات خلال عام من إطلاق البرنامج ، ستحتاج الحكومة المصرية إلى تضافر كافة جهود المستويات التنفيذية بشكل فعال ومنظم ليكون خلال سنة قادمة لدينا عدد 1436 قرية متكاملة الخدمات والمرافق.

والسؤال الذى يفرض نفسه هنا هل بدأت الدولة في تطبيق نهج اللامركزية ونقل السلطات من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي من خلال الممارسات الإدارية والتنظيمية التي تتبعها الدولة في إطار تنفيذ برامجها القومية وما أثر تطبيق اللامركزية على جودة الحياة؟

سادساً: حدود البحث :

الحدود الموضوعية :تقتصر موضوعات الدراسة حول الآتي:

- المركزية واللامركزية
- القوانين المرتبطة باللامركزية ضمن الخطة المتوسطة المدى للتنمية المستدامة 2018:2022
- مفاهيم جودة حياة المواطن.
- المؤشرات المرتبطة بجودة حياة المواطن.
- مبادرة حياة كريمة خلال المرحلة التمهيدية و"برنامج تطوير الريف المصري " مع التركيز على قرى وادي الصعايدة في مركز ادفو بمحافظة أسوان

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على التركيز على جمهورية مصر العربية وخاصة قرى وادي الصعايدة في محافظة أسوان.

الحدود الزمنية: تتناول الدراسة الفترة منذ 2019 حتى 2022.

سابعاً : مصطلحات الدراسة:

- **المركزية** (Centralization):

هي أسلوب إداري يهدف إلى تركيز السلطة في يد جهة واحدة وهي السلطة المركزية وفروعها في العاصمة والأقاليم المختلفة. أي أن هناك سلطة واحدة في الدولة تدير جميع شئون البلاد بنفسها ومن خلال العاملين الخاضعين لقرارتها (ليس لهم حرية التصرف وإتخاذ القرار)، حيث يستمدون سلطاتهم من خلال الإختصاصات الممنوحة لهم من الإدارة المركزية(عبد المقصود،2018).

- **اللامركزية**(Decentralization):

تعني توزيع الوظيفة الإدارية بين أجهزة الإدارة المركزية ووحدات محلية أخرى تمنح الشخصية المعنوية العامة,(عبدالمقصود،2018)، وأوضح (الباسري،2007) بأن اللامركزية هي درجة عدم تركيز السلطة ، وتوزيعها بين المستويات الإدارية المختلفة بين الأجهزة المختلفة في الدولة ونقلها أياً كانت نوعها من المستويات العليا في الحكومة إلى المستويات الأقل.

كما أوضح(الباسري2007،نقلاً عن: ماديك،1993) للامركزية كمفهوم مصطلحين ذات إرتباط طردي كالآتي:

المصطلح الأول :اللامركزية: وهي تفويض الإدارة العليا المركزية السلطات والصلاحيات المناسبة إلى الإدارات الدنيا البعيدة عنها جغرافياً لأداء مهام معينة مفوضة بها.

المصطلح الثاني : التفويض: وهي عملية تحويل السلطات الدستورية المحلية الصلاحيات اللازمة للقيام بوظائف أو مهام معينة أوكلت إليهم

- **جودة حياة المواطن:**

مفهوم جودة الحياة هو مفهوم حديث نسبيًا في أدبيات التنمية الشاملة، وهو يُلخص بمؤشرات محددة يقاس بها مستوى «رفاه» مجموع الشعب، وعادة ما تستخدم مؤشرات مثل سنوات العيش (متوسط حياة الأفراد في المجتمع).

كما أوضح(معمرية بشير2020م،نقلاً عن: حبيب، 2006م) أن جودة الحياة هي درجة إحساس الفرد بالتحسن المستمر في كافة جوانب حياته وشخصيته ومنها الجوانب النفسية،والإبداعية،والثقافية، والشخصية، والجسمية، والرياضية والمرضية والتنسيق فيما بينهم مع توفير مناخ نفسي مناسب حتى يؤدي عمله ويشعر بالإنجاز ويقوم بإستمرار بالتعلم المرتبط بالمهارات والقدرات والإتجاهات والعادات ، وحل المشكلات وإتباع أسلوب تقييم الأداء المستمر كنهج حياة.مع قيام الفرد بتلبية إحتياجاته ورغباته بالتوزان مع الإستمرار في توليد الأفكار والإهتمام بالتعلم التعاوني والإبداع والإبتكار بالقدر الذي يسهم في نمو المهارات النفسية والإجتماعية حيث أكد (معمرية بشرية 2020م، نقلاً عن: حسانين،2009:227) أن جودة الحياة تعبر عن شعور الفرد بالسعادة و الرضا في كل جوانب الحياة الصحية والانفعالية والاجتماعية.

- **مؤشر جودة الحياة:**

مؤشر مركب يهدف إلى إيجاد أداة كمية تساعد في قياس أثر الجهود التي تقوم بها الدولة في مجال تنمية وتطوير التجمعات الريفية، بالإضافة إلى إنه يقيس مستوى الرفاهية التي يعيشها أفراد المجتمع في مختلف أنحاء العالم ("مؤشر جودة الحياة"،20 مايو 2022) ، وطبقاً لما أصدرته (مجلة سي إي أو ورلد، يونيو 2021) في أفضل الدول في جودة الحياة 2021(جهود على طريق التنمية 2021) أن مؤشر جودة الحياة تضمن 10 فئات رئيسية هي القدرة على تحمل التكاليف ، الإستقرار الإقتصادي، بيئة مناسبة للأسر، سوق العمل الجيد، المساواة في الدخل ،الحياة والإستقرار السياسي، السلامة، التأثير الثقافي، تطور نظام التعليم العام ، تطور نظام الصحة العام.وتضمن كلُ منها على 10 مؤشرات فرعية بحيث يكون المجموع من 1- 100 هي مجموع النقاط التي يتم على أساسها تصنيف الدول حيث أن الدرجة 100 تشير إلى الدولة الفضلى في جودة الحياة والعكس صحيح.

تقرير جهود على طريق التنمية ، مركز دعم واتخاذ القرار، رئاسة مجلس الوزراء المصري، أغسطس 2021، ص 5

- **رؤية مصر 2030:**

هي أجندة وطنية أُطلقت في فبراير ٢٠١٦ توضح الخطة الإستراتيجية طويلة المدى للدولة المصرية لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال إلتزام مصر بالأهداف الأممية للتنمية المستدامة 2030.، وتستند على مبادئ التنمية المستدامة الشاملة، التنمية الإقليمية المتوازنة، وهي لها ثلاثة أبعاد تتضمن (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي).

ثامناً: الدراسات السابقة :

توجد العديد من الدراسات السابقة التي ربطت بين أهمية تطبيق اللامركزية وأثرها على التنمية، فجميع الدراسات أكدت على ضرورة تطبيق اللامركزية كاملة المالية ، الإدارية ، المؤسسية لما لها من تأثير إيجابي على جودة تقديم الخدمات المحلية والمساهمة في إحداث التنمية المستدامة ودعت أغلبية الدراسات إلى ضرورة بدء الدولة في تطبيق اللامركزية كمنهجية ومدخل لإحداث التنمية وتحسين جودة الخدمات بالإضافة إلى الدعوة إلى قانون الحكم المحلي والإدارة المحلية مثل:

1. دراسة فريد عبد العال،(2012) ،أثر تطبيق اللامركزية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على قطاع التنمية المحلية)،(معهد التخطيط القومي)، حيث استهدفت الدراسة تقييم الآثار السلبية والإيجابية لتطبيق اللامركزية وإنعكاساتها على تقديم الخدمات العامة للمواطنين بكفاءة وفاعلية بما يتناسب مع إحتياجات المواطنين، من خلال رصد وتحليل التغييرات التي استهدفتها تطبيق اللامركزية بنوعيها المالية والإدارية في التنمية المحلية والمشاركة المجتمعية بأبعادها الإجتماعية والإدارية والسياسية والإقتصادية وقياس قدرات المؤسسات المحلية وأعضائها التنفيذيين في القيام بالصلاحيات والمهام الموكلة إليهم من النظام المركزي ، مع توضيح أثر تطبيق اللامركزية على الحد من الفساد في المحليات، حيث أعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي التطبيقي وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة تبني اللامركزية وتولي المحافظات إدارة شئونها من خلال نظام مؤسسي يتميز بالمرونة الكافية لتحويل السلطات من الجهات المركزية إلى الجهات المحلية وذلك من خلال إعادة النظر في قوانين الإدارة المحلية ، ومحاولة التغلب على معوقات وتحديات تطبيق اللامركزية مع إرساء قواعد للمشاركة الشعبية المجتمعية في عملية تحديد الإحتياجات والتخطيط للمشروعات ذات الأولوية مع ضرورة بناء قدرات كوادر الإدارة المحلية وتطوير الهياكل التنظيمية للوحدات المحلية هذا بالإضافة إلى تعزيز قدرات أعضاء المجالس الشعبية المحلية وضع أولويات التنمية بمشاركة المجتمع ، وإدارة الموازنات ، كسب وتأييد وبناء الثقة مع المجتمع المحلي ، وتعدد مصادر التمويل، وتطوير أساليب عمل المجالس الشعبية لمكافحة الفساد بالمحليات، وقد أوصت الدراسة بضرورة تدعيم اللامركزية ونقل كافة السلطات المركزية إلى الوحدات المحلية طبقاً لقانون 43 لسنة 1979 مع دعم سلطة المجالس المحلية للرقابة والمحاسبة للأجهزة التنفيذية واستحداث اجهزة رقابية محلية مسئولة عن مكافحة الفساد هذا من جانب ومن جانب آخر تكوين منظومة لتلقى شكاوى المواطنين ووضع آليات للتعامل معها لمكافحة الفساد.
2. دراسة صبري محمد فريد(،2014)، رؤية إستراتيجية للتنمية الشاملة في ضوء تحديات وتطلعات الجمهورية المصرية الثانية،(معهد التخطيط القومي)، تناولت الدراسة مشكلة "إفتقار التجربة المصرية التنموية في مصر لرؤية إستراتيجية متكاملة تتعامل مع التنمية كمنظومة شاملة ، مما نتج عنها تزايد الإختلالات الهيكلية على كافة المسارات التنموية والذي سبب في التدهور المستمر في مستويات المعيشة وتزايد معدلات الفقر، وتفاهم حجم ومعدلات البطالة ، ومعدلات التضخم ، وإتساع فجوة التفاوت في توزيع

الدخل ، فضلاً عن إستمرار تفاقم عجز ميزان التجارة الخارجية وتردي الأوضاع السياسية داخلياً ، وتراجع مكانة مصر الإقليمية والعالمية لذا أستهدفت الدراسة إستخلاص وإستنتاج رؤية إستراتجية للتنمية الشاملة وذلك لإحداث طفرات وتغييرات جوهرية متراكمة ومستمرة في مختلف الهياكل الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والتكنولوجية وفي تفاعلاتها وتأثيراتها المتبادلة والمتكاملة، لتتقدم مصر لتكون في الدول الصاعدة تنموياً ، وتحتل مكانة متقدمة على المستوى الإقليمي والعالمي ،وخلصت التوصيات النهائية للدراسة إلى إستعادة فعالية المنهجية التخطيطية في توجيه الإقتصاد المصري بما يتضمنه من الإلتزام بمعايير الكفاءة في العملية التخطيطية ، تفعيل دور الدولة في تحقيق التنمية الشاملة ، الإهتمام بقضايا الإستدامة والبيئة بالإضافة إلى تفعيل دور اللامركزية والشراكة في العملية التنموية من خلال تفعيل دور البعد الإقليمي والإدارة المحلية وتكوين وتفعيل دور لجنة شركاء التنمية في المشاركة في تحديد وبلورة الغايات والأهداف الإستراتيجية للتنمية والسياسات والأدوات المحققة لها ، بما يسهم في خلق إتفاق مجتمعي في مرحلتي إعداد وتنفيذ الخطط التنموية ، مما يحقق الإستغلال الأمثل للموارد المحلية ، وتعظيم الناتج المحلي الإجمالي ، تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي المنظم للعملية التخطيطية ، لتتلائم مع متطلبات التنمية وتحقيق رؤية مصر 2030.

3. دراسة سعد عبد العال(،2014)مستقبل تطبيق اللامركزية في تنمية المحافظات المصرية مع التطبيق العملي على محافظة بني سويف،(معهد التخطيط القومي)، تناولت الدراسة توضيح ما إذا كان تطبيق اللامركزية يؤدي لإحداث التنمية أم أن التنمية تتحقق من خلال تطبيق المركزية، وقد تعرضت الدراسة إلى أن اللامركزية هي آلية للإستغلال الأمثل للموارد والإمكانات المحلية من أجل تحقيق التنمية الشاملة المحلية ، بالإضافة إلى تقييم قدرات الكوادر المحلية لتحديد مدى إستيعابهم للصلاحيات الممنوحة لهم في ظل تطبيق اللامركزية، مع دراسة أثر تطبيق اللامركزية في تقديم خدمات متكاملة سريعة وجيدة للمواطنين من خلال التكامل بين أدوار المجالس المحلية والإدارت المحلية التنفيذية ، كما تضمنت الدراسة تحديد المشكلات التي تواجه المحافظات أثناء التخطيط للتنمية مع تقييم تجربة التنمية في محافظة بني سويف في ضوء التحديات المترتبة على المركزية الشديدة، وقد أظهرت الدراسة التطبيقية على محافظة بني سويف مدى حاجة المحافظات المصرية إلى سرعة تطبيق اللامركزية لإسهامها الفعال في مواجهة التحديات التنموية وذلك بالإستقلال المالي والإداري للوحدات المحلية وتمتعها بالصلاحيات اللازمة لإداء دورها المستقل مع قدرتها على إتخاذ القرارات الهامة في التنمية المحلية و منحها الإختصاصات اللازمة لصنع نظامها الداخلي وتعبئة وتدبير الموارد المالية للوحدات المحلية بالإضافة إلى حرية إنتخاب المسئولين المحليين، وقد أسفرت الدراسة عن أن تطبيق اللامركزية يؤدي إلى تعظيم الخدمات وتوطيد العلاقة بين المواطنين والوحدات المحلية ، الحد من الفساد والبيروقراطية من خلال تعظيم المساءلة الإجتماعية ، العدالة والمساواة في توزيع الإستثمارات، وزيادة قدرة كوادر الإدارة المحلية على إتخاذ القرارات، تمكين المحليات من التخطيط المحلي بالمشاركة مع المواطنين وأن يكون للمجالس الشعبية المنتخبة دور رقابي على العملية التنموية وتنمية المحليات مما تسهم في الإستقرار الإقتصادي بالمجتمع.

4. دراسة **Daria Kuznetsova**،(2019)تأثير تطور اللامركزية على جودة الخدمات العامة في أوكرانيا،(**Iowa State University**)، حيث استهدفت الباحث دراسة تأثير نظام اللامركزية التي اتخذته الحكومة الأوكرانية منذ تطبيقه في عام 2014 في بعض المدن الرئيسية في أوكرانيا ، كذلك التأكيد على أن إعادة هيكلة لامركزية الحكومة سواء المالية ، السياسية ، الإدارية تسهم في تحسين جودة الخدمات العامة ، مع البحث حول ما إذا كانت الحكومات اللامركزية تقوم بتحسين مشروعات الخدمات

العامة التي تظهر نتائج فورية لدى المواطنين مثل الطرق ، المتنزهات والحدائق من خلال دراسة حالة على بعض المدن في أوكرانيا ، وقد أكدت الدراسة بأن اللامركزية تؤدي إلى تحسين جودة الخدمات العامة المحلية وفي بعض الأحيان نتيجة لضعف ممارسات الديمقراطية والنزاعات قد تؤثر بالسلب على تحسين جودة الخدمات العامة ، لذا فإن الحكومات الديمقراطية تؤدي إلى تركيز أكبر على الخدمات العامة التي يمكن أن تظهر تأثيراً فورياً لدى الأفراد من تلك التي تحتاج إلى مزيد من التأثير.وقد أوصت الدراسة بأنه يجب أن يكون هناك نظام للمتابعة والتقييم للأهداف المرتبطة بتحسين جودة الخدمات العامة على المدى الزمني الطويل والمتوسط بالإضافة إلى مزيد من مشاركة المجتمع في صناعة القرار من خلال بناء الثقة بين الحكومة المحلية والمواطنين بما يزيد من المشاركة لأعضاء المجتمع ويسهم في معرفة الحكومة المحلية بإحيتاجات المجتمع ،كذلك بناء قدرات العاملين بالحكومة المحلية في التخطيط بالمشاركة ، التخطيط للتنمية الإقتصادية من خلال التدريبات وورش العمل ونقل مسئوليات التشغيل لخدمات العامة إلى القطاع الخاص مع فصل المسئوليات عن الحكومات المحلية مما يسهم في زيادة جودة الخدمات العامة المحلية، ولإجراء مزيد من التحسينات يجب تضمين المؤسسات المجتمعية متمثلة في منظمات المجتمع المحلي ، مؤسسات القطاع الخاص، المواطنين الفاعلين في عمليات معرفة نقاط القوة والضعف ووضح خطط التحسين ، وكذلك في المتابعة والتقييم.

5. دراسة حنان رجائي عبد اللطيف،(2020)،متطلبات تنمية القرية المصرية في إطار رؤية مصر 2030 ،(معهد التخطيط القومي)، تناولت الدراسة بالعرض التعرف على إحتياجات ومتطلبات تنمية القرية المصرية إقتصادياً،إجتماعياً من خلال مدخل لمفاهيم التنمية الريفية وعلاقة تنمية القرية الريفية المصرية بأهداف التنمية المستدامة ثم تطرقت لوصف تفصيلي عن وصف الوضع الراهن الإجتماعي والإقتصادي مع رصد لأهم التجارب في تنمية الريف عالمياً في الصين والمملكة المتحدة البريطانية والهند،والإقليمية في الجزائر، وعرضت محلياً تجارب التنمية الريفية المختلفة مثل برنامج شروق 1994: 2004 ، والإستهداف الجغرافي للفقر 2007، المشروع القومي لتطوير وتنمية الريف المصري 2018: 2022 ، مبادرة حياة كريمة ، مبادرة تكافل وكرامة ، ومبادرة سكن كريم.وقد أكدت الدراسة على أن إستهداف مشروعات خاصة بالتنمية الريفية بدون التنمية الزراعية أدى إلى تدهور أوضاع الريف المصري وتخلفه، وأن أي جهود لإحداث تنمية في الريف لابد أن تكون شاملة لإحداث نهضة تنموية في الريف المصري، وقد أوصت الدراسة بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الريف المصري ولابد من تقديم وتذليل كافة التحديات والصعوبات التي تواجه أصحابها والإهتمام بأن تكون ذات ميزة نسبية تنافسية ، بالإضافة إلى الإهتمام بالأهالي في البيئة الريفية والقضاء على أميتهم والإرتقاء بخصائصهم السكانية من تعليم ، صحة ، ثقافة ، مع التركيز على إستيفاء خدمات البنية التحتية كاملة، وقد أوصت الدراسة بضرورة النهوض بالمؤسسات الريفية سواء مؤسسات حكومية أو غير حكومية أو مؤسسات مالية أو دينية وقد أكدت على ضرورة تطوير الوحدات المحلية بشرياً ومؤسسياً ومالياً وضرورة الإسراع من إصدار قانون جديد للحكم المحلي، وكذلك التأكيد على ترسيخ وإحياء القيم الريفية والتي كانت صمان أمان للمجتمع المصري كله ، وقد يتحقق ذلك من خلال مجموعة من الإعتبارات التخطيطية ، الإقتصادية ، البنية التحتية الأساسية ، التشريعية ، البيئية ، دور الدولة ، دور القطاع الخاص ، دور المجتمع المدني، دور الأهالي والمزارعين بالمجتمع الريفي، متطلبات بحثية وأخيراً متطلبات للبرامج والمشروعات الإستراتيجية.

كما أوضحت بعض العديد من الدراسات والابحاث علاقة نوعية وجودة الحياة بأهداف التنمية المستدامة وأنها ترتبط إرتباط أصيل بكل العوامل والمتغيرات المحيطة بالفرد سواء الإجتماعية أو الإقتصادية أو البيئية لذا فإن تلك الدراسات ذكرت العديد من العوامل التي تؤثر على جودة حياة المواطنين والمرتبطة أيضاً بتلك المتغيرات وأن جودة الحياة ترتبط إرتباط عكسي بالقضايا المتعلقة بالتنمية ووهي الفقر ، الجهل والمرض.

1. ورقة بحثية أحمد البقلي،(2014)، مفهوم نوعية الحياة: النشأة،والتطور، (المؤتمر السنوي الثالث والأربعين،قضايا السكان والتنمية،الواقع و تحديات المستقبل ما بعد 2015) حيث تهدف الورقة البحثية إلى سرد تاريخي لتتبع مفهوم جودة الحياة ، نوعية الحياة وتحديد النظريات التي نشأ من خلالها ، وقد أكد أن المفهوم قد بدأ منذ القرن 18موضحاً بأن المجتمعات المحلية تقوم بتوفير الحاجات الأساسية للفرد ليعيش حياة جيدة ثم ترسخ خلال القرن 19 بأن المجتمع الأفضل هو من يعيش اكبر عدد من مواطنيه في سعادة ، لذا بدء التركيز في القرن 20 على توجيه الجهود نحو تمكين المجتمعات إقتصادياً ، وإجتماعياً لكي يعيش المواطن في حالة رفاة من خلال القضاء على الفقر ، الجهل ، والمرض. لذا فإن تعريف نوعية الحياة بدأ بالتركيز على العوامل الإقتصادية المحيطة بالفرد مروراً إلى كافة العوامل الإقتصادية والإجتماعية مع الإدراك الذاتي للفرد للرضا أو غير الرضا عن الظروف المادية التي يعيش فيها.
2. ورقة بحثية بشير معمرية،(2020)،جودة الحياة:تعريفاتها محدداتها مظاهرها أبعادها،(مركز فاعلون للبحث في الإنثربولوجيا)،جامعة الشهيد حمة لخضر، حيث يهدف البحث إلى عرض نظري لمفهوم جودة الحياة مع الوصول لمحدداته وأبعاده حيث أوضح الباحث أن جودة الحياة تتسق وتتفق بمفاهيم أخرى مثل النوعية والتميز والرفاة والإتقان والتنعم ، التقدم ، النمو وتتأثر بشكل سلبي أو عكسي بمتغيرات أخرى مثل الفقر ، اللامساواة الإقتصادية ، فقر التنمية الإنسانية والذى يؤثر عليه فتقلل من جودة الحياة، وقد أوصى الباحث بإستمرار البحث حول متغير جودة الحياة لتحديده بدقة.
3. ورقة بحثية محمد الهادي وآخرون، (2020)، الإستدامة وجودة الحياة،(مركز فاعلون للبحث في الإنثربولوجيا)،جامعة الشهيد حمة لخضر، حيث يهدف البحث إلى تحليل تطور مفهوم الإستدامة وعلاقته بجودة الحياة ،حيث استنتج الباحث بأن التنمية المستدامة تعمل على تحسين نوعية وجودة حياة الأفراد، وأوضح أن علاقة الإستدامة بجودة الحياة تتضح من خلال بحث إذا ما كانت النظم والسياسات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية المتبعة توفر حياة صحية آمنة في الحاضر والمستقبل موضحاً مستويات التنمية المستدامة المرتبطة بجودة الحياة.
4. دراسة حسن أحمد يوسف،(2017)،القوانين والتشريعات كأداة للحفاظ على جودة الحياة (كلية الهندسة، جامعة القاهرة)، حيث تهدف الدراسة إلى استنباط نموذج إداري لإدارة التشريعات والقوانين المنظمة للعمران لتحقيق جودة الحياة حيث ما يهمنا في هذه الدراسة هو الوصول إلى مؤشرات جودة الحياة ذات التأثير المباشر على جودة حياة الفرد بالبيئة، وقد نتجت عن الدراسة مقترح لمنهج إدارة العمران لتحقيق جودة الحياة من خلال مكونات جودة الحياة وهي المكون الإقتصادي ، الإجتماعي ، البيئي، العمراني.

وقد تم إختيار الدراسات الأكثر إرتباطاً وحداثة بموضوع البحث ومن خلال إستقراء تلك الدراسات تمكن الباحث من الآتي :

- جمع الإطار النظري والمعلومات المتعلقة بموضوع البحث.
- تحديد المتغيرات وإختيار منهج الدراسة.

- التعرف على الموضوعات التي سيتم التطرق عليها في الدراسة.
- إبراز أهمية اللامركزية وأثرها على جودة حياة المواطنين.
- إعداد أهداف الدراسة وأهميتها والمناهج الدراسية المستخدمة في تطبيقها.
- صياغة التساؤلات البحثية.

بإستعراض الدراسات السابقة نجد أن أهدافها كانت كالآتي:

- تسليط الضوء على الاثار السلبية والإيجابية لتطبيق اللامركزية وأثرها على تقديم الخدمات العامة للمواطنين بكفاءة وفاعلية
- إبراز العوامل المسببة في إفتقار الدولة المصرية لرؤية إستراتيجية للتنمية الشاملة.
- توضيح إذا ما كانت المركزية أم اللامركزية هي المحرك الداعم للتنمية.
- تسليط الضوء على ممارسات اللامركزية وأثرها على تحسين جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين.
- معرفة إحتياجات التنمية الشاملة للقرية المصرية من خلال توضيح العلاقة بين التنمية الريفية وأهداف التنمية المستدامة.
- تحديد مفهوم واضح لجودة الحياة ومؤشراتها ومحدداتها وكذلك علاقتها بالتنمية المستدامة مع توضيح التشريعات والقوانين الضامنة لتحقيق جودة الحياة.

وقد نتجت عن هذه الدراسات والأوراق البحثية

- ضرورة تطبيق اللامركزية ونقل كافة السلطات المركزية للوحدات المحلية ووجود آليات رقابية محلية وذلك لوجود علاقة مباشرة بين تطبيق اللامركزية وإسهمها الفعال في مواجهة التحديات التنموية المحلية.
- وجود علاقة مباشرة بين اللامركزية ومتطلبات التنمية الشاملة وتحقيق رؤية مصر 2030.
- ضرورة تطوير إطار تشريعي ومؤسسي منظم للعملية التخطيطية وكذلك للتحول إلى اللامركزية.
- إرتباط مفهوم جودة الحياة بالتنمية المستدامة.

تاسعاً:الفجوة البحثية :

- لم يتوصل الدارس إلى وجود دراسات سابقة تناولت أثر اللامركزية على تحسين جودة حياة المواطنين بما يتوافق مع الأطر التنظيمية لتحقيق رؤية مصر 2030.
- لم تتعرض الدراسات السابقة لتأكيد مسيرة الدولة نحو تطبيق اللامركزية بل حثت على ضرورة البدء في تطبيقها.
- لم تتعرض الدراسات السابقة لدراسة وتحليل بيانات فعلية في نفس الحدود المكانية للبحث.

أهداف الدراسة الحالية :

ويستهدف الباحث من خلال البحث التطبيقي البحث في أثر تطبيق اللامركزية على جودة الحياة .

وذلك من خلال الأهداف الفرعية الآتية :

- تحديد الفرق بين المركزية واللامركزية ، محددات تطبيق اللامركزية و مميزات اللامركزية.
- تحديد الإطار المؤسسي لتطبيق اللامركزية.

- معرفة مسيرة الدولة نحو تطبيق اللامركزية من خلال بحث اللامركزية في رؤية مصر 2030، وبرامج عمل الحكومة المصري، وصولاً للأطر التشريعية لتطبيق اللامركزية.
- مفهوم واضح لجودة حياة المواطنين مع استنباط لمؤشرات قياس لجودة حياة المواطنين.
- استنباط العلاقة بين اللامركزية وجودة حياة المواطنين.
- دراسة مدى مساهمة برنامج حياة كريمة في تحسين جودة حياة المواطنين من خلال تطبيق اللامركزية في قرى وادي الصعايدة بمركز إدفو في محافظة أسوان.

عاشراً:المنهج البحثي

اتفق الباحثين في المنهج المستخدم بالدراسات السابقة على استخدام المنهج الوصفي تحليلي التطبيقي نظراً لطبيعة هذه الدراسات والأبحاث لذا سوف يتم إستخدام المنهج الوصفي.

المنهج الوصفي:

- استخدم المنهج الوصفي كذلك لتوضيح مفاهيم اللامركزية وأهميتها وتتبع مسرة الدولة نحو تطبيق اللامركزية كذلك الوصول للإطار المفاهيمي لجودة الحياة وعناصر جودة الحياة والمؤشرات الدالة عليها وعلاقتها بأهداف رؤية مصر 2030.
- استخدم المنهج الوصفي في دراسة حالة برنامج حياة كريمة لقرى وادي الصعايدة أحد القرى المستهدفة للمبادرة والتدخلات التي تمت وعلاقتها بتحسين جودة حياة المواطنين.

إحدى عشر :مصادر البيانات

اعتمد البحث في بياناته على تقرير التنمية البشرية في مصر 2021، تقرير التعداد العام للسكان 2017 الصادر عن المركز المصري للتعبئة العامة والإحصاء، الإصدارات الخاصة برؤية مصر 2030، برامج عمل الحكومة خلال الفترة من 2016: 2018 و 2018: 2022 ،الخطة المتوسطة المدى خلال الفترة من 2018:2022، الدراسات السابقة في موضوع البحث ،قانون التخطيط العام للدول رقم 18 لسنة 2022، قانون المالية الموحد رقم 6 لسنة 2022 ، منظومة المتابعة الخاصة بمشروعات الريف المصري التابعة لدار الهندسة، الوحدة المركزية لبرنامج تطوير الريف المصري بوزارة التنمية المحلية، وحدة حياة كريمة بمحافظة أسوان ، الوحدة المحلية بوادي الصعايدة بمركز أدفو بمحافظة أسوان.

تقسيم الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة يتم تقسيم الدراسة إلى الآتي:

- **الفصل الأول : اللامركزية ومسيرة الدولة نحو تطبيق اللامركزية**
  1. **مفهوم المركزية**
  2. **مفهوم اللامركزية**
  3. **أنواع اللامركزية**
  4. **محددات المركزية واللامركزية**
  5. **مميزات اللامركزية**

6. الإطار المؤسسي لتطبيق اللامركزية
7. اللامركزية ورؤية مصر 2030
8. اللامركزية في برامج عمل الحكومة المصرية
9. الأطر التشريعية للمسيرة نحو تطبيق اللامركزية

- الفصل الثاني: جودة حياة المواطنين وعلاقتها باللامركزية
  1. مفهوم جودة حياة المواطنين.
  2. مؤشرات قياس جودة الحياة .
  3. العلاقة بين اللامركزية وجودة الحياة.
- الفصل الثالث : حالة تطبيق برنامج تطوير الريف المصري على قرى وادي الصعايدة بمركز ادفو بمحافظة أسوان.
- نتائج البحث
- التوصيات

الفصل الأول

اللامركزية ومسيرة الدولة نحو تطبيق اللامركزية

تتهافت التقارير والدراسات والأبحاث منذ صدور الدستور المصري 2014 على حث الدولة على تطبيق اللامركزية وإستيفاء الإستحقاقات الدستورية حيث أوضح الدستور المصري في مواده من 175 إلى 183 نظام الإدارة المحلية واختصاصاتها بما يعكس دعم الدولة للامركزية الإدارية والمالية والإقتصادية وتمكين الوحدات المحلية من توفير المرافق والخدمات المحلية والنهوض بها وحسن إدارتها ويجب أن تتجه الحكومة المصرية إلى تطبيق اللامركزية طبقاً للمادة 242 من الدستور في غضون خمس سنوات منذ إقرار العمل به.

إن الأخذ بنظام اللامركزية في الإدارة المحلية يسهم في تطوير القدرات المحلية وإدارة شئون إقليمها وتحقيق مهامها ويجعلها أكثر إستجابة للمواطنين مما يخفف العبء على الحكومة المركزية.

واتجهت العديد من الدراسات التي تناولت اللامركزية إلى التطرق دائماً لتوضيح الإصطلحات الخاصة بالمركزية واللامركزية ،فالمركزية قد عرفها(عبد المقصود،2018) بأنها تركيز السلطة أو الحكم مع جهة الحكم أو السلطة الواحدة لتدير جميع الشئون الخاصة بالدولة بنفسها ومن خلال فروعها في كافة الأقاليم والعاصمة، حيث يقوم الموظفون التابعين للنظام بممارسة مهامهم طبقاً للإختصاصات المكلفين بها من السلطة المركزية.

وقد أوضح(عبد المقصود،2018) بأن المركزية تنقسم لنوعان كالتالي:

- المركزية السياسية : وهي تشير إلى تركز السلطة والإختصاصات في يد هيئة سياسية واحدة.
- المركزية الإدارية : هي تشيرإلى تركيز المهام والإختصاصات الإدارية في يد هيئة رئيسية واحدة ، متضمناً سلطة الجيش، وسلطة إصدار القرارات التنفيذية والتعيين في الوظائف العامة.

صور المركزية:

- المركزية المطلقة: ويكون فيها التركيز الإداري شديد
- المركزية النسبية: يكون فيها التركيز منعدم(مركزية معتدلة) أي توزع فيها سلطة اتخاذ القرار النهائي بين الهيئات التنفيذية والأفرع في الأقاليم والعاصمة.

أما اللامركزية فنجدها في أبسط صورة لها بأنها توزيع السلطة أي نقل الإختصاصات والإستقلالية في صنع واتخاذ القرار بهدف تحقيق التنمية الشاملة ، ويتخذ نقل السلطة ثلاثة مستويات(محمدعمر،باطويح،2014) كما هي موضحة بالشكل التالي :

الشكل رقم (1): نقل السلطة والاختصاصات في اللامركزية

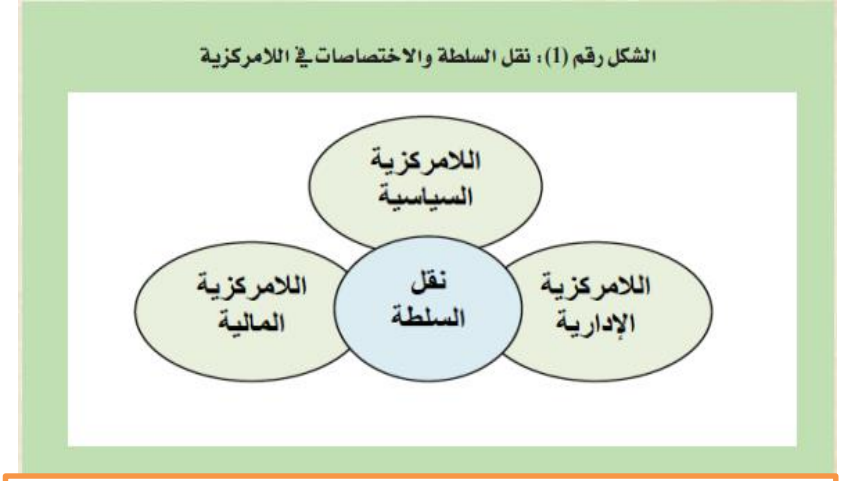

المصدر :اللامركزية وإدارة المحليات:تجارب عربية ودولية _ جسر التنمية – ص 3

اللامركزية السياسية : هي التي توفر أعلى درجات من الديمقراطية على المستويات المحلية بما يحقق درجة عالية من المشاركة المجتمعية في صنع القرار (محمد عمر، باطويح،2014). كما أوضح (أمين، خالد زكريا، 2006) أنها تعبر عن درجة من نقل سلطة صنع القرار إلى الوحدات المحلية من خلال إنتخاب أجهزة محلية يكون لها سلطات وصلاحيات حقيقية، وتتطلب اللامركزية السياسية تشريعات دستورية أو قانونية يعطي للوحدة المحلية كياناً سياسياً مستقلا.

اللامركزية الإدارية: هي التي يتم فيها نقل سلطة اتخاذ القرار إلى المستويات الدنيا وفقاً للهيكل الإداري وذلك للإستجابة السريعة للمواطنين(محمد عمر، باطويح،2014)، وأظهر (أمين، خالد زكريا، 2006) بأن اللامركزية الإدارية تعمل على إعادة توزيع للسلطة والصلاحيات وجزء من الموارد المالية بين السلطة المركزية والوحدات المحلية ، وقد صنفت الأدبيات مستويات نقل السلطة من المستوى الأعلى (الحكومة المركزية) إلى المستوى الأدني(الوحدة المحلية) إلى ثلاثة مستويات هم عدم التركيز، التفويض، النقل.

- عدم التركيز حيث تلعب الوحدات المحلية دور الوكيل عن الحكومة المركزية.
- التفويض حيث تفوض الحكومة المركزية عدد من الصلاحيات للمحليات لإنجاز مسئوليات محددة.
- نقل السلطة وهي أعلى درجة من اللامركزية الإدارية حيث يكون للوحدات المحلية سلطات منقولة من الحكومة المركزية.

اللامركزية المالية: هي منح صلاحيات لجمع وإدارة الأموال مما يحقق الإستخدام الأمثل للموارد(محمد عمر، باطويح،2014) ، وقد أكد(أمين، خالد زكريا، 2006) بأنه يجب أن يتوفر عدة عناصر لتحقيق اللامركزية المالية وهي تحديد وظائف مناسبة وملائمة للمحليات، وتحديد مصادر مناسبة وملائمة للإيرادات المحلية وتعبئة الموارد المالية ، ووجود نظام جيد للتحويلات من الحكومة المركزية إلى الوحدات المحلية أو العكس.

ولتطبيق اللامركزية بأنواعها لابد من وجود وظائف مناسبة وملائمة للمحليات ، والجدير بالذكر أن الإدارة المحلية نشئت نتيجة للإستجابة لإحتياجات الأجهزة والجهات والهيئات الحكومية المركزية المختلفة المختصة بتوفير خدمات معينة للمواطنين على مستوى المحلي (أماكن توطينهم)(عبد المقصود،2018).

لذا فإن إلى أي درجة يتم تفويض السلطة(درجة اللامركزية) إلى الوحدات المحلية الأمر الذي يتطلب معرفة طبيعة الوحدة المحلية (المستوى المحلي من الحكم)، وتحديد آليات كفاءة الإدارة المحلية.

إن القيام بجهود التنمية على المستوى المحلي وتوفير الخدمات للجمهور يتطلب توضيح القدر المناسب من درجة المركزية أو اللامركزية طبقاً لأهمية الأمر ، كذلك حق الإدارة المحلية في عملية اتخاذ القرار مقارنة بحق الإدارة المركزية لإتخاذ القرار في نفس الأمر، كذلك مقدار التعليمات والتوجيهات المركزية التي تؤثر على عملية اتخاذ القرار على المستوى المحلي.

لذا فإن الدعوة بضرورة تطبيق اللامركزية ليست مرتبطة بتقديم خدمة على المستوى المحلي ، أو زيادة أعباء الإدارة المحلية ، أو زيادة عدد الموظفين في المحليات ، وإنما يوجد العديد من العوامل التي تحدد درجة المركزية واللامركزية (عبد المقصود،2018) وهي كالآتي :

- المسئولية : أي مسئولية الحكومة المركزية في الإلتزام بأداء الخدمات العامة يجعلها تتعرض للنقد مما يجعلها تتردد في تطبيق اللامركزية.
- الفترة الزمنية اللازمة لإنشاء الأجهزة المحلية: حيث أنها ترتبط مركزياً بالموافقات الإدارية والإعتمادات المالية وأسس تنظيمها مما يحتاج الأمر إلى فترة زمنية للتنسيق بين كافة المستويات المركزية الأمر الذى يجعلها تؤثر في الإنتظار.
- ثبات السياسات وطرق الإدارة المتبعة: حيث أن ثبات السياسات الإقتصادية والإجتماعية ووضوحها وإمكانية تنفيذها بالكوادر المتاحة يعتبر من العوامل التي تشجع على اللامركزية.
- كفاءة وصلاحية الأفراد للعمل في المحليات: وجود كوادر ذات كفاءة وخبرة تؤثر في تطبيق اللامركزية حيث يمتنع الكثير من القيادات عن تفويض سلطاتهم وذلك لضعف قدرة الكوادر البشرية على تحمل المسئوليات التي تفوض إليهم.
- سرعة إتخاذ القرار:تتاثر درجة اللامركزية بسرعة اتخاذ القرار على المستوى الممحلي الأمر الذى يوفر الكثير من الوقت والمال للمواطن.
- درجة تقدم النظام الإداري المتبع: والذى يرتبط طردياً باللامركزية ، فكلما كان النظام الإداري يتسم بالحداثة والتطور كان تطبيق اللامركزية أسهل.
- العوامل الوظيفية:إن وجود هيكل واضح ومحدد للوظائف يدعم قيام وتطبيق اللامركزية ويسهل عملية اتخاذ القرار والعكس عندما يكون هناك تخصصات مختلفة ووظائف متنوعة بين الهيكل المركزي والمحلي فيعوق تطبيق اللامركزية.
- الوزن السياسي للوحدات المحلية: أي أن النطاق الجغرافي للأقليم يؤثر بشكل مباشر على تطبيق اللامركزية من عدمه وخاصة فيما يخص بالأمن الداخلي (مثل المناطق الحدودية او المناطق ذات الأقلية).

مميزات تطبيق اللامركزية :

- هي أساس الإدارة الرشيدة حيث تسهم في تحقيق رفاهية المواطن من خلال توسيع خياراتهم وفرصهم وقدراتهم في مختلف المجالات.
- هي آهم آليات توسيع نطاق المشاركة الفعالة الشعبية في شئون الحكم على المستوى المحلي من حيث معالجة المشكلات وتلبية احتياجات التنمية المحلية.
- تسهم في تحقيق الديمقراطية حيث تكون السيادة للشعب وهو مصدر السلطات.
- تسهم بإحداث تنمية شاملة متوازنة لمشاركة شركاء التنمية(الحكومة ، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني) في عمليات التخطيط والتصميم والتمويل والتنفيذ والرقابة في المشروعات.
- تعمل على بناء قدرات المواطن وتثقيفه في ممارسات العمل النيابي في المجالات المختلفة.
- تضمن تحقيق أكبر قدر من التوازن في توزيع جهود وثمار التنمية ومواردها بين الأقاليم المختلفة.
- تسهم في تدفق المعلومات بصورة أسرع وأفضل مما يسهم في سرعة صناعة القرار على المستوى المحلي.

- ضرورة لتعقد الحياة الحديثة حيث تسهم في قيام المحليات بجزء من المسئوليات مع الحكومة المركزية نتيجة لكثرة الأعباءالواقعة عليها.
- تضمن شفافية ومساءلة أكثر مما يقلل من الفساد.
- تضمن زيادة في تعبئة الموارد المالية والإستثمار الأمثل في الموارد المحلية نتيجة لمشاركة المواطنين في إدارة شئون مجتمعهم بما فيه من مرافق ومشروعات.

الإطار المؤسسي لتطبيق اللامركزية (محمد عمر، باطويح،2014):

لضمان تطبيق اللامركزية يجب أن تتسم بسمات وخصائص الحوكمة الرشيدة متمثلة في مشاركة ، شفافية ، مسائلة ، سرعة الإستجابة ، إنفاذ القانون ، الإجماع والموافقة ، المحاسبة ، المساواة ، الإدارة الإستراتيجية حيث تتطلب اللامركزية تفعيل القضايا المتعلقة بالشفافية والمسائلة وهو ما يتطلب مشاركة كافة مؤسسات المجتمع لإحداث عملية التنمية.

لذا فإن العلاقة بين اللامركزية والحوكمة والتنمية هي علاقة تراتبية وبدون عنصري اللامركزية والحوكمة لا تحدث تنمية مستدامة لما تحققه كلاهما من ضمان لمشاركة المواطن في عمليات التخطيط والمتابعة والتقييم والرقابة لكل شئون مجتمعه مما يسمح له بتوسيع خياراته وحرياته ما يكفل تحقيق التنمية المستدامة، لذا فإن المرتكزات الأساسية لضمان تطبيق اللامركزية موضحة كالآتي:

- الحوكمة والإدارة الرشيدة وما تضمنه من مشاركة المواطنين وتفعيل دور المؤسسات المحلية المجتمعية ، وإحداث التماسك المجتمعي ، ووضع الإطار التنظمي للمحليات.
- الإرتقاء بأبعاد التنمية المحلية المستدامة ، من خلال وضع إستراتيجية للتنمية المحلية ، ضمان مشاركة فعالة لكل الأطراف الفاعلة في المجتمع ، بناء القدرات المحلية سواء (العاملين في الإدارات المحلية أو القيادات الطبيعية أو الشباب) القادرة على اتخاذ القرارات وتنفيذ إجراءات التنمية المحلية، تخصيص الموارد المالية والتوزيع الكفء لها .
- تسهيل الإتصالات والشبكات على كافة المستويات.
- إتباع الأساليب الحديثة في وجود نظم لإدارة البيانات والمعلومات بما يسهم في تحقيق تنمية محلية مستدامة.

لذا ضماناً لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة لابد من تطبيق اللامركزية لإسهامها الفعال في النهوض بالأوضاع الإجتماعية والإقتصادية بالمجتمعات المحلية.

وإنطلاقاً من وضع مصر لإستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030، هل تبنت الدولة المصرية إنتهاج وتطبيق اللامركزية كأحد الآليات الحاكمة لإحداث التنمية المستدامة، لذا فسوف نقوم من خلال الإطلاع على رؤية مصر 2030 لتحديد إلى أي مدى تناولت الإستراتيجية اللامركزية وفي أي مستوى.

اللامركزية ورؤية مصر 2030:

تناولت رؤية مصر 2030 اللامركزية من خلال وضع إطار حاكم لتحقيق التنمية المستدامة (وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية،2016) وهو وجود نظام سياسي ديمقراطي عادل يحترم حقوق الإنسان وقائم على سيادة القانون،يدعم هذا النظام اللامركزية وتمكين المجتمع المحلي في صنع واتخاذ القرار بما يخفف من العبء عن الإدارات في الحكومة المركزية.

وقد أوضحت رؤية مصر 2030 (وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية صـ31 ،2016) أن من أهم التحديات المؤسسية التي يواجهها الإقتصاد المصري في الإستثمار هي مركزية إتخاذ القرار،حيث تتركز عملية إتخاذ القرار في الإدارة العليا وهو ما يشير إلى

تركز البيروقراطية في الجهاز الإداري للدولة ، وهو ما يستوجب تفعيل تفويض السلطات والصلاحيات للإدارة المحلية وتمكينها من أجل إحداث تنمية إقتصادية محلية مما يسهم في تنمية مجتمعاتهم.

وفي هذا السياق تناولت رؤية مصر 2030 " محور التنمية الإقتصادية" عرض لبرنامج للتنمية الإقتصادية الإقليمية والذي يستهدف ضمنياً التحول نحو اللامركزية من خلال الآتي :

- دعم التكامل بين الهيئات الإقتصادية ويرسخ لوجود الأقاليم الإقتصادية وذلك من خلال تطوير قانون الإدارة المحلية وقانون التخطيط الموحد.
- منح سلطات وصلاحيات للمحليات لتنمية الموارد المحلية لتنمية مجتمعاتهم.
- تكليف المحافظين والمجالس المحلية المنتخبة في إدراة الإقتصاد المحلي.
- تطبيق اللامركزية في الإستثمار من خلال تفعيل الخدمات الشباك الواحد.

كذلك تناولت رؤية مصر 2030 (وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية،2016) دور واضح للإدارة المحلية من خلال تفعيل اللامركزية وهي موضحة كالتالي:

- في البعد الإقتصادي، المحور الرابع والمختص بالشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية حيث أوضح وجود برامج ارتبطت بالإدارة المحلية كجزء من الإدارة العامة بالدولة وهي جمع بيانات خريطة مصر التنموية وفق نظام معلوماتي جغرافي لكافة القطاعات والإنتهاء من تنفيذ آلية مشاركة المحليات والمواطنين في وضع الموازنة وتقديم خدمات مرتفعة الجودة بإستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة.
- في البعد الإجتماعي ، المحور السادس الخاص بقطاع الصحة حيث أكد المؤشر الخاص بقياس وضع الصحة في عام 2030 بأن للإدارة المحلية المتمثلة في المحليات لها دور في تقديم الخدمات الصحية في إطار من اللامركزية.
- في محور السياسة الداخلية ، تناول دعم اللامركزية وتمكين المجتمع المحلي في صنع واتخاذ القرار من خلال التصديق على قانون الحكم المحلي بما يمكن الوحدات المحلية من إدارة لامركزية لمجتمعاتهم وفق إطار من المساءلة والشفافية.
- في البعد البيئ، المحور العاشر الخاص بقطاع التنمية العمرانية ، تفعيل دور المحليات في تنفيذ وإدارة المخططات العمرانية والإقتصاد الأخضر والنقل في المدن.
- ضمن آليات المتابعة والتقييم للإستراتيجية حددت الرؤية دور الإدارة المحلية في المراقبة على الآليات.

لذا فنجد أن الدولة المصرية من خلال إستراتيجيتها لتوطين أهداف التنمية المستدامة 2030 نجد أنها أولت إنتهاج اللامركزية كأحد الأطر الداعمة للنظام الديمقراطي المتوفر لتحقيق التنمية المستدامة مما يضعها أمام الإلتزام الكامل نحو تطبيقها.

لذا يرى الباحث بأن اللامركزية متداخلة كمبدأ ومهام للإدارة المحلية من خلال مهام التخطيط ووضع الموازنات وإدارة البرامج والمراقبة على آليات العمل في رؤية مصر 2030.

الأمر الذي جعل الباحث يبحث في إلى أي مدى تم تناول اللامركزية في برامج عمل الحكومة المصرية خلال الفترة من 2016:2022 حيث تعتبر تلك البرامج هي الترجمة التنفيذية لإستراتيجة التنمية المستدامة حتى الآن.

اللامركزية في برامج عمل الحكومة المصرية :

أولاً: برنامج عمل الحكومة خلال الفترة من 2016: 2018

تضمن برنامج الحكومة "2016 : 2018" تسعة محاور، منهم الذى أكد على دعم الحكومة للامركزية موضحاً كالآتي:

- المحور الثاني "ترسيخ البنية الديمقراطية وتدعيمها"(برنامج عمل الحكومة،مارس 2016): يستهدف بناء نظام ديمقراطي أساسه يحترم حقوق الإنسان وقائم على سيادة القانون والتحول نحو تطبيق اللامركزية والتمكين للمجتمع المحلي حيث تم توضيح دور الحكومة في تهيئة المناخ المناسب لإجراء الإنتخابات للمجالس المحلية خلال الربع الأول من عام 2017.
- المحور الرابع"العدالة الإجتماعية وخدمات المواطنين"(برنامج عمل الحكومة،مارس 2016):يستهدف هذا المحور رفع كفاءة منظومة الدعم والحماية الإجتماعية وتعزيز كفاء منظومة الخدمات العامة المرتبطة بالمواطنين مثل تطوير السكن ، الخدمات التعليمية، الخدمات الصحية ، خدمات الشباب والرياضة ، الخدمات الثقافية ، وتطوير العمل في مجال التنمية المحلية ،حيث أشارت فيه الحكومة إلى إنتهائها من مشروع قانون الإدارة المحلية الجديد ، كما أكدت على الإستحقاق الدستوري في التوجه نحو تطبيق اللامركزية بشكل تدريجي من خلال إستهداف الحكومة لبناء قدرات العاملين في الوحدات المحلية على كافة المستويات وخاصة في وظائف التخطيط والمتابعة بالإضافة إلى التأكيد على إجراء إنتخابات المجالس المحلية في الربع الأول من 2017 تطبيقاً لقانون الإدارة المحلية الجديد وتفعيلاً لوجود الرقابة الشعبية قبل الشروع في تطبيق اللامركزية.

ثانياً: برنامج عمل الحكومة خلال الفترة من 2018: 2022

بإستقراء برنامج عمل الحكومة للفترة الزمنية 2018: 2022 لم يتم الإشارة إلى تضمين اللامركزية سواء من خلال المستهدفات أو الإستراتيجيات أو المرتكزات التي تبنى عليها الحكومة أهدافها خلال مدة البرنامج مثلما حدث في البرنامج السابق لها، وإنما كان الغاية الأساسية التي بُني عليها البرنامج الحكومي التحسين المطرد في جودة حياة المواطنين الذي يشمل كافة الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية وذلك في إطار التكليف الرئاسي الموجه للحكومة والمكون من 6 محاور تعمل الحكومة على تضمينهم في سياق برنامج الحكومة.

وعلى الرغم من أن برنامج الخطة المتوسطة المدى للتنمية المستدامة 2018: 2022 هو الأساس في وضع الحكومة لبرنامج عملها، وأن الخطة ارتكزت على عدة معطيات كان من ضمنها دعم نظام اللامركزية لوحدات الإدارة المحلية كأحد المقومات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتضمين كافة فئات المجتمع في عملية التنمية وذلك من خلال التحول لنظام اللامركزية المالي والإداري والإقتصادي لتفعيل دور الإدارة المحلية في إعداد خطط التنمية المحلية ومتابعتها تنفيذها مع دعم لامركزية القرار على المستوى المحلي مع التوزيع العادل للإستثمارات من خلال إيجاد معادلة تمويلية جديدة مبنية على الفجوات التنموية ومعدلات الفقر والبطالة والأمية وعدد السكان(برنامج الخطة المتوسطة المدى للتنمية المستدامة2018/2022، 2018).

وقد أكدت الحكومة على الموافقة على قانون التخطيط العام للدولة مرتكزاً على مبادئ دعم اللامركزية والتنمية المتوازنة مع التأكيد على قيام مجلس النواب بمناقشة قانون الإدارة المحلية وهو الأساس في التحول للامركزية لتحديده ورسمه لشكل العلاقات بين المستويات الإدارية المختلفة داخل أجهزة الحكومة ، إلا إن برنامج عمل الحكومة الأول 2018: 2022 لم يتضمن الإشارة إلى اللامركزية على عكس ما تم ذكره في الخطة المتوسطة المدى.

لذا يرى الباحث على الرغم من عدم الإشارة إلى اللامركزية في برنامج عمل الحكومة الأخير2018 : 2022 لكن ما تم من خطوات تمهيدية من خروج قانوني المالية الموحد ، التخطيط العام للدولة مع وجود الأدوات والأساليب والنظم الحديثة وبرامج الرقمنة والتي تيسر العمل حتى المستويات المحلية الدنيا ، مع وجود الدعم لبناء قدرات الكوادر البشرية على تلك النظم فإن هذا يدل على إننا في الطريق نحو التحول للامركزية.

الأطر التشريعية للمسيرة نحو تطبيق اللامركزية:

- **أولاً:قانون المالية الموحد رقم 6 لسنة 2022 :**

يهدف إلى تطبيق موازنة البرامج والأداء ما يحقق الأستخدام الكفء لموارد الدولة وللإسهام في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة حيث يساعد القانون على تحقيق الشفافية والإفصاح أثناءإعداد وتنفيذ والرقابة مما يعمل على زيادة ثقة المواطنين في الحكومة وتعزيز مكافحة الفساد مما يسهم في تحقيق الحوكمة الرشيدة وهي من ركائز رؤية مصر 2030. يسهم العمل من خلال تطبيق موازنة البرامج والأداء والإلتزام بشفافية إعداد التقارير المالية ومشاركتها مع الجمهور على تعزيز الحوكمة في الجهاز الإداري للدولة مما يزيد من إستيفاءالإستحقاقات الدستورية في مخصصات التعليم والصحة وزيادة مخصاصاتهم وبالتالي تسهم بشكل غير مباشر في تحسين مؤشرات الإرتقاء بالخصائص السكانية والتنمية البشرية، ويرسيخ للتحول نحو اللامركزية المالية ودور الوحدات المحلية فيها.

- **ثانياً: قانون التخطيط العام للدولة رقم 18 لسنة 2022 :**

ينقل عملية التخطيط من التخطيط المركزي إلى التخطيط التشاركي وهو أحد القوانين الداعمة للامركزية ورفع كفاءة الإنفاق العام وهو أحد أهم القوانين التي أبرزت دور الإدارة المحلية ووحداتها المختلفة في عملية التخطيط المحلي لإعداد الخطط التنموية وفق توطين أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030 ، كذلك يرسخ لدور الإدارة المحلية لتعبئة الموارد المالية لتوجيهها في المشروعات التنموية.

ومن الملاحظ أنه بالتصديق على قانوني المالية والتخطيط اللذان يدعمان التحول نحو اللامركزية، ففي كلاهما دور واضح وأصيل للإدارة المحلية وهو ما يؤكده الدستور، فإننا في مسيرة منظمة للتحول إلى اللامركزية وهذه المسيرة ليست فقط على مستوى إستصدار القوانين ولكن ما تم داخل اللجان المشتركة بين الوزارات المختلفة لدراسة تلك القوانين والأدوار المشتركة للإدارة المحلية ليكون هناك تكامل في الأدوار، بالإضافة إلى ما يتم داخلياً بدوواوين الجهات الحكومية التهيئة وإعداد الكوارد ونظم العمل التي تيسير تطبيق ما ينص عليه القوانين، وهو ما يدعونا إلى أن نترقب صدور قانون الإدارة المحلية حيث أن المتابع جيداً لعمل وزارة التنمية المحلية خلال فترة خطة التنمية المستدامة المتوسطة المدى قيامها بتدريب كوادر الإدارة المحلية على كافة المستويات في كل الموضوعات التي تمس طبيعة عمل الإدارة المحلية تهيئةً لكوادرها نها لحين خروج قانون الإدارة المحلية، وهو ما يدعو إلى التأكيد على السير في تطبيق اللامركزية.

الفصل الثاني

جودة الحياة وعلاقتها باللامركزية

يهدف هذا الفصل من البحث الوصول إلى مفهوم لجودة حياة المواطنين في سياق ما تناولته الوثائق المصرية الرسمية والتي يستند عليها تصميم وتنفيذ المشروعات وفق رؤية مصر 2030 واستنباط لمؤشرات قياس جودة حياة المواطنين وتوضيح علاقتها باللامركزية.

مفهوم جودة حياة المواطنين:

لقد تناولت العديد من الدراسات والأوراق البحثية المختلفة المراحل التاريخية لظهور مفهوم جودة الحياة ، وقد اتفق معظم الباحثين بأنه لا يوجد مفهوم واضح متفق عليه أكاديمياً أو سياسياً ، ولكن ما اتفق عليه الجميع بأن جودة الحياة هي تعبر عن شعور الفرد بالسعادة والرضا وتلبية كافة رغباته وحاجاته وحصوله على كافة الخدمات المقدمة له بجودة عالية ، مع حسن إستخدامه وإستثماره للوقت(محمد الهادي وأخرون، 2020)، حيث يعكس التعريف بعدين موضحين كالآتي :

- البعد الأول: هو البعد الذاتي وهو ما يشمل الرضا عن حياة الفرد وشعوره بالسعادة ، وقدرته على تقييم ذاته وحياته.
- البعد الثاني:هو البعد الموضوعي وهو ما يتضمن تلبية كافة إحتياجاته الأساسية (البرلسي، وأخرون، 2019عن: الفرجاني،1992)

ووفق ما وصلت إليه (البرلسي، وأخرون، 2019) بأنه هذان البعدين يتضمنان وصف لجميع الجوانب حياة الفرد وهي الجوانب النفسية ، الإجتماعية ، الإقتصادية ، الطبية ، الفلسفية ، وهذا ما أكده(محمد الهادي، واخرون ، 2020،عن: **Rusen,2012,p.4**) في وصفه للخصائص الرئيسية لمفهوم جودة الحياة حيث يتسم المفهوم بأنه يعكس مواقف حياة الأفراد وتصوراتهم عنها ، ويشمل كافة مجالات الحياة المتعددة ، وظروف ومستويات المعيشة وتقييمه الذاتي عن أوضاعه الحياتية بما يصل إلى رسم صورة عن وضع الرفاة العام للفرد ومن ثم المجتمع.

وقد قامت الدولة المصرية بتحديد واضح لمفهوم جودة الحياة طبقاً لما سوف تقوم به من برامج وفق توطين أهداف التنمية المستدامة"رؤية مصر 2030)، حيث عرفت جودة حياة المواطن المصري في (برنامج عمل الحكومة "مصر تنطلق"، يوليه 2018) هو المفهوم الواسع الذي يغطي كافة الجوانب الإجتماعية ، والثقافية ، والسياسية، والإقتصادية ، ويمتد أيضاً إلى تعميق جودة المدخلات في التدخلات والمشروعات بما يعكس أثاراً كيفية مثل تعليم محفز للإبتكار والإبداع، عمل لائق يتناسب مع قدراته وإمكانيات المواطن ويسعى من خلاله للتقدم والتطور المهني ، يحقق دخل مناسب يساعده على الإرتقاء لمستوى معيشي أفضل ، بالإضافة إلى بيئة إجتماعية وثقافية وسياسية مهيئة لتعميق مفاهيم الإنتماء والمواطنة وتشجع على المشاركة المجتمعية للفرد في كل شئون مجتمعه.

مؤشرات قياس جودة الحياة :

وفي ضوء ما رصده تقرير جهود على طريق التنمية (مركزدعم واتخاذ القرار، أغسطس2021)،بشأن تقدم مصر في العديد من المؤشرات العالمية والتي منها أفضل الدول في جودة الحياة 2021 ، ومؤشر الرخاء 2020 وبتحليل المؤشرات الفرعية التي تم إستيفائها ، تلاحظ الآتي :

بالنسبة لمؤشر أفضل الدول في جودة الحياة 2021 فكانت المؤشرات الفرعيه له :

"القدرة على تحمل التكاليف –الإستقرار الإقتصادي– بيئة مناسبة للاسر–سوق العمل الجيد– المساواة في الدخل– الحياد والإستقرار السياسي–السلامة – التأثير الثقافي– تطور نظام التعليم العام – تطور نظام الصحة العامة" (جهود على طريق التنمية، مركز دعم واتخاذ القرار–أغسطس 2021، عن مجلة سي إي ورلد،يونيو 2021)

وهو يوضح ويعكس مدى قدرة الدولة على تحقيق جودة الحياة من خلال برامجها ومشروعاتها مما أسهم في تقدم مصر إلى مركز 69 عالمياً ، والمركز 8 عربياً.

أما بالنسبة لمؤشر الرخاء 2020:

وهو يقيم الجهود المبذولة من الدولة لتحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية لتحسين حياة المواطنين ويحسب أيضاً مدى تقدم الدول ومدى رفاهة المواطنين ، والمؤشرات الفرعية له:

"الأمن والأمان – الحريات الشخصية – رأس المال الإجتماعي – مناخ الإستثمار– جودة الإقتصاد– مناخ الأعمال– جودة الأسواق والبنية التحتية – الصحة – التعليم – جودة البيئة الطبيعية" (جهود على طريق التنمية، مركز دعم واتخاذ القرار–أغسطس 2021، عن معهد ليجاتم ، نوفمبر 2020) وقد حصلت مصر على مركز 121 من 167 دولة

ومن إستقراء المؤشرات الفرعية نجد أن المؤشرات الفرعية ركزت على دور الدولة والجهود المبذولة منها لتوفير مناخ لتحقيق جودة الحياة والرخاء وهي المؤشرات التي تركز على البعد الموضوعي مثلما أكد عليه (البرلسي، وأخرون، 2019عن: الفرجاني،1992) ، أما البعد الذاتي لم يتم تداول أي مؤشرات له ، وهو الجانب الكيفي لقياس أثر التدخلات والجهود التي تقوم بها الدول على حياة المواطنين (رضاهم عن مستوى تلك التدخلات وشعورهم تجاه تلك التدخلات)، لذا يجب أن يتم الأخذ في الإعتبار بوجود مؤشرات كميه تساعد على التحقق الكيفي من التدخلات على الجوانب الذاتية للمواطنين وهو ما يسهم بإحساس المواطنين بالرضا والسعادة تجاه تلك الخدمات، وقد أتفق مع (البرلسي، وأخرون، 2019) في إنه وجوب فصل مؤشرات تقييم جودة الحياة والرخاء إلى مؤشرات فرعية تقيس البعد الإجتماعي ، ومؤشرات فرعية تقيس البعد الذاتي حتى لا يتم التأثير على نتائج التقدم في مؤشرات التنمية البشرية.

العلاقة بين اللامركزية وجودة الحياة :

في سياق أن اللامركزية هي احد الأطر التنظيمية والأستراتيجيات المستخدمة في سياسات وأدوات الحكومة لتحقيق رؤية مصر 2030 وكذلك تنفيذ البرامج والمشروعات لتحقيق الهدف الاسمى وهو تحسين جودة حياة المواطنين في كل الجوانب، فإنه بتطبيق اللامركزية بكافة أنواعها المالية ، الإدارية ، الإقتصادية يتحقق الآتي :

- تضمن مشاركة المواطنين في صنع القرار المحلي والمسائلة والإشراف والرقابة يعمل على التحديد الدقيق للإحتياجات المحلية مما يعمل على ترتيبها طبقاً للأولويات، ويعمل على تحقيق الاهداف بكفاءة.
- التعاون الفعال بين المواطنين ومقدمي الخدمات المحلية مما يعمل على تحديد إحتياجات السكان وحسن الإستجابة لتلك الإحتياجات من الحكومة.
- تحسين كفاءة استخدام الموارد المحلية مما يعمل على تحسين تقديم الخدمات بطريقة عادلة ومتوازنة.

- توطيد العلاقة بين صناع القرار المحليين والمواطنين من خلال التخطيط التشاركي والرقابة ومتابعة المشروعات مما يجعل الحكومة أكثر إستجابة للمواطنين المحليين.
- مزيد من الثقة بين المواطنين والحكومة وذلك نتيجة لمشاركة المواطنين في عمليات المساءلة والرقابة المحلية.
- تقليل تكاليف نقل وتداول المعلومات بين كافة المستويات الإدارية والتنظيمية المختلفة نتيجة لقرب صناع القرار من المستويات المحلية.
- الشفافية والمسائلة مما يساعد على تقليل الفساد داخل المحليات.
- زيادة تعبئة الموارد المحلية ، مما يقلل الضغط على ميزانية الدولة.

ومن خلال أهمية اللامركزية والأثار المترتبة على تحقيقها فإننا نجد أن العلاقة بينها وبين جودة الحياة ليس بالعلاقة المباشرة ولكن ما تحدثه اللامركزية من تطور على مستوى صناعة القرار، المشاركة الإيجابية والفعالة للمواطنين على المستوى المحلي في آليات تحديد الإحتياجات وترتيب الأولويات والرقابة والإشراف على تنفيذ المشروعات و حل المشكلات المتعلقة بالمجتمع المحلي بالإضافة إلى ما تفرضه اللامركزية من وجود آليات لقياس رضا المواطنين عن الخدمات وسرعة الإستجابة للمواطنين يسهم في جعلها أداه للحكم السليم والمساهمة في تطوير المجتمعات وإحداث التنمية المستدامة مما له الاثر على تحسين جودة حياة المواطنين.

الجزء الثاني الدراسة التطبيقية

الفصل الثالث: حالة تطبيق برنامج حياة كريمة على قرى وادي الصعايدة بمركز ادفو بمحافظة أسوان

في ضوء ما تم خلال عرضه خلال الجزء الأول والمتضمن الإطار النظري والذى يستهدف مسيرة الدولة نحو تطبيق اللامركزية والعلاقة بيها وبين تحسين جودة الحياة للمواطنين ، تم تحديد الدراسة التطبيقية لتكون على أحد القرى المستهدفة لبرنامج تطوير الريف المصري كأحد البرامج الهامة للدولة والتي تستهدف تحسين جودة حياة المواطنين وفقاً لبرنامج عمل الحكومة المصري خلال 2018 : 2022 ، فقد تناول الجزء الثاني من البحث رصد الإحتياجات والمشكلات التي تواجه الأهالي ورصد الإنجازات التي تم تحقيقها ، مع تتبع الأثار المحققة والتحديات والمعوقات من خلال مقابلات متعمقة مع مجموعة من الأهالي متمثلة في لجنة التنمية المتكاملة ، ومجموعة من الشباب بالقرى والسيدات.

مقدمة عن الوضع بالقرى :

تقع قرية وادي الصعايدة قرى وادي الصعايدة هي قرى تتبع مركز ادفو بمحافظة أسوان يبلغ عدد القرى بالوحدة المحلية هي 6 قرى (الأشراف ، الإيمان ، الشهامة ،عمرو بن العاص المركزية، النمو، الإصرار) تعتبر القرى من قرى الإستصلاح الزراعي وعدد السكان طبقاً لبيان التعبئة العامة والإحصاء (تعداد 2017) وكذلك نسبة الفقراء وعددهم على مستوى كل قرية كالآتي :

اسم_القرية	عدد_الاسر	عدد_الافراد	متوسط_الانفاق_للفرد	نسبة_الفقراء	عدد_الفقراء
الأشراف	**159**	**816**	**7360.3**	**76.41**	**624**
الشهامة	**597**	**3125**	**7480.53**	**74.33**	**2323**
الإيمان	**228**	**1251**	**7684.71**	**72.43**	**906**
عمرو بن العاص(المركزية)	**467**	**2278**	**8217.26**	**65.25**	**1486**

المصدر : التعبئة العامة والإحصاء _تعداد 2017

استهدفت قرى الوحدة المحلية وادي الصعايدة ضمن مشروعات مبادرة حياة كريمة على 3 مراحل المرحلة الأولى وهي المرحلة التمهيدية ضمن 375 قرية خلال عام 2019 / 2021 ، ثم ضمت كل قرى الوحدة المحلية ضمن المرحلة الجارية لبرنامج تطوير الريف المصري.(المصدر :الوحدة المركزية لمبادرة حياة كريمة / وزارة التنمية المحلية)

وحيث أن مبادرة حياة كريمة هي أول تطبيق عملي للامركزية وذلك عن طريق تفويض السلطة وإتاحة أكبر قدر من المرونة وتقريب مستويات اتخاذ القرار والثقة المتبادلة بين كافة الجهات الشريكة سواء الحكومية أو منظمات المجتمع المدني أو القطاع الخاص.

نبذة عن آلية العمل في برنامج حياة كريمة :

تولي عملية التنفيذ خلال المرحلة التمهيدية خلال العام المالي (2021/2019) من خلال وزارة التنمية المحلية بضخ إستثمارات إضافية للمشروعات التي تم تنفيذها وتتناول كافة قطاعات الخدمات بالإضافة إلى خطط الإستثمارية للوزارات المختلفة، حيث استهدف العمل تنمية عدد 375 قرية هي الأكثر فقراً وكانت الإنجازات على مستوى المرحلة التمهيدية كما هي موضحة بالإنفوجراف التالي:

المصدر : الوحدة المركزية لمبادرة حياة كريمة –وزارة التنمية المحلية_أكتوبر 2021

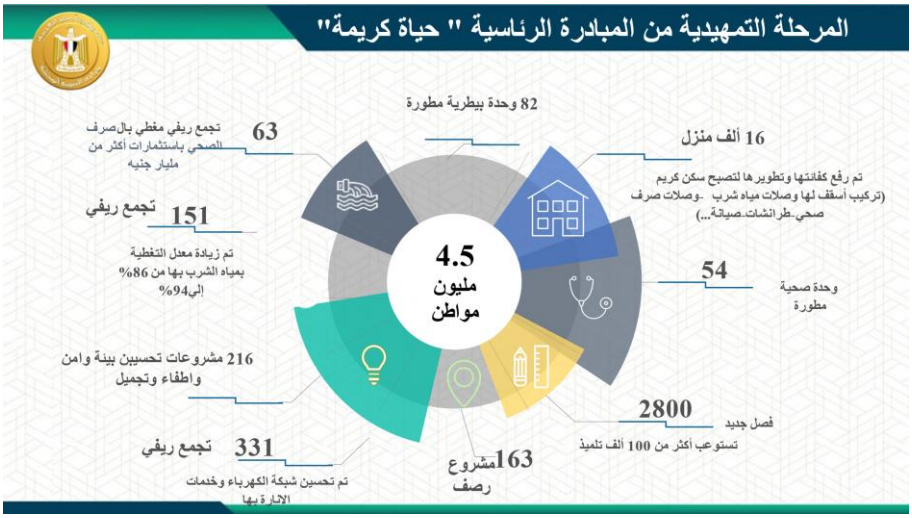

المصدر : الوحدة المركزية لمبادرة حياة كريمة –وزارة التنمية المحلية_أكتوبر 2021

- ثم بدأ العمل للإنتقال من تطوير القرى الأكثر فقراً إلى تطوير قرى المراكز الإدارية الأكثر فقراً ضمن برنامج تطوير الريف المصري ، حيث تم إستهداف عدد 52 مركز إداري في المرحلة الجارية بعدد 1436 قرية لإحداث تنمية شاملة بكل القرى على كافة مؤشرات التنمية البشرية متمثلة في الخدمات والإرتقاء بالخصائص السكانية لتحسين جودة حياة المواطنين ، حيث يتولى تنفيذ تنفيذ المشروعات في البرنامج كلاً من وزراة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة متمثلة في جهاز التعمير ، والهيئة الهندسية للقوات المسلحة.
- وفيما يخص محافظة أسوان يتولى جهاز التعمير الإشراف على جميع المشروعات الخدمية فيما عدا الأبنية التعليمية مسئولة عن تنفيذ مشروعات قطاع التعليم ، وزارة الري مسئولة عن مشروعات تبطين الترع ، الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي مسئولة عن قطاع الصرف الصحي ومياه الشرب والذراع المجتمعي للمؤسسات الأهلية هي مؤسسة حياة كريمة.

أدوار الإدارة المحلية في المبادرة :

أحد أهم الآليات التي تم تأسيسها لتفعيل المشاركة المجتمعية والحشد الشعبي هي لجان التنمية المتكاملة على مستوى الوحدة المحلية ، حيث وجهت وزارة التنمية المحلية المحافظات بتشكيل لجان للتنمية المتكاملة على مستوى الوحدة المحلية القروية تكون ممثلة من

القيادات الطبيعية ، والجمعيات الأهلية والشباب والقيادات النسوية لقرى الوحدة المحلية برئاسة رئيس الوحدة المحلية وعضوية إدارة التضامن الإجتماعي وفق كتاب دوري رقم 31 لسنة 2021 ليكون دور اللجنة الآتي :-

- حصر وتحديد الإحتياجات المجتمعية وترتيبها أولويات
- العمل على حل المشكلات المتعلقة بتنفيذ المشروعات مثل توفير الأراضي.
- حصر وتدقيق المستهدفين من خدمات تحسين السكن "سكن كريم".
- الإجتماعات بشكل دوري لمتابعة سير عمل المشوعات مع المقاولين المحليين.
- حلقة وصل بين المواطنين وجهات التنفيذ القائمة على المشروعات.
- عقد لقاءات تشاور مجتمعي مع المواطنين حول المشروعات المقترح تنفيذها.

وفي ضوء قيام لجان التنمية المتكاملة بحصر الإحتياجات والمشكلات بقرى وادي الصعايدة ، فقد كانت أهم الإحتياجات كالتالي (المصدر: الوحدة المحلية بوادي الصعايدة/ محضر لجان التنمية المتكاملة لقرى وادي الصعايدة_ مرحلة تحديد الإحتياجات) :

- خدمات مياه الشرب والصرف الصحي: عدم انتظام مياه الشرب الواصلة للقرية–حرمان القرية من شبكات الصرف الصحي مما أثر على وجود مياه جوفية بنسبة عالية وأثر على المنازل.
- على مستوى الطرق والمواصلات: الطرق غير مرصوفة –وسائل المواصلات غير مرخصة وغير قانونية ولا تطبق التعريفة المقررة ولا تتوفر ليلاً.
- قطاع التعليم: لا يوجد مدرسين بالمدارس– إنتشار المياه الجوفية بالمدارس مما أثر على إنتظام الطلاب بالمدارس.

عدم وجود مياه للشرب بالمدارس–مدارس متهالكة بالقرى

- قطاع الصحة :عدم وجود طبيب في الوحدة الصحية، عدم وجود صيدلية بالقرية، عدم وجود إسعاف، عدم وجود أجهزة في الوحدة الصحية، وعدم تغطية الوحدة الصحية بخدمات مياه الشرب والصرف الصحي– عدم وجود ختم شعار بالوحدة الصحية – عدم وجود وسائل تنظيم الأسرة – عدم وجود قوافل طبية – النمل الأبيض – عدم وجود مكتب صحة لإثبات المواليد.
- قطاع الكهرباء: الأعمدة الكهربائية تحتاج إلى إحلال وتجديد – إحلال وتجديد أسلاك الكهرباء المكشوفة – عدم إنارة الطرق العامة– المحولات القديمة تسبب الكثير من حالات الحريق والماس الكهربائي.
- قطاع الشباب والرياضة:لا يوجد مراكز شباب بالقرى
- قطاع التشغيل والمشروعات الصغيرة:لا يوجد مشروعات تستوعب البطالة بالقرية
- سكن كريم :يوجد عدد كبير من السكن غير ملائم للأهالي ، وزيادة عدد العمارات السكنية لإستيعاب عدد السكان المتزايد.
- التضامن الإجتماعي : معاشات تكافل وكرامة متوقفة – المشغل الموجود بالقرية متوقف– دم وجود أجهزة للعرائس– لا يوجد ماكينات سحب لتشغيل فيزا تكافل وكرامة.
- مشكلات المزارعين بالقرى : نظرا لوجود زراعات تصديرية مثل (نباتات طبية والعطرية)مع انعدام المبيدات الحيوية والعناصر اللازمة– عدم وجود مصارف مما أدي إلي ارتفاع المياه الجوفية في الأرض وتدمير الزراعة بالكامل – نقص مياه الري بسبب أعطال في كهرباء المحطات مما أدي إلي انعدام استقرار مياه الري بصفة مستديمة –عدم وجود مشرفين زراعيين للمتابعة–

انتشار مرض سوس النخيل بكثرة– ارتفاع أسعار وقود ماكينات الري–نقل ولاية الاراضي من هيئة التعمير الي المحافظة حتي يسهل اقامة المشروعات بالقرية وذلك لان هيئة التعمير معارضة ومعترضة علي اقامة أي تخصيص لاي مشروع– ارتفاع الغرامات علي أقساط الأراضي– توزيع الآبار التي تعمل بالطاقة الشمسية بطريقة عشوائية-- عدم توفير الخدمات من الجمعية الزراعية من ناحية استخدام الآلات والشئون الإدارية-- مشاكل مع الجمعية الزراعية لعدم اعترافهم بأبناء المنتفعين في حق التصويت والانتخاب بالعضوية.

- شبكات المحمول والألياف الضوئية :لا يوجد تغطية بالقرى بشبكات المحمول والألياف الضوئية.
- مكاتب البريد : مكتب البريد متهالك ويحتاج إلى تطوير

من خلال ما تم عرضه من موقف للمشكلات التي تواجه المواطنين بقرى وادي الصعايدة نجد أن كل الخدمات والمرافق تكاد تكون منعدمة ، لذا فكانت التدخلات على مستوى القرى تشمل الآتي عدة مراحل:

المرحلة الأولى خلال العام المالي 2019/، 2020:

في محور تحسين جودة حياة المواطنين :

حيث تم تنفيذ مشروعات دعم الإنارة العامة والكهرباء وتقدر بقيمة 10.62 مليون ج ، ومشروعات رصف وتحسين الطرق تقدر بقيمة 4 مليون ، مليون ج ، بالإضافة إلى تنفيذ مشروع صرف صحي متكامل بأحد قرى الوحدة المحلية.

في محور بناء الإنسان :

تم تطوير الحضانات ، وإنشاء فصول إضافية وتطوير الوحدة الصحية بقرية الشهامة وفق كود التأمين الصحي الشامل بقيمة تقدر 18.765مليون ج.

في محور تحسين معيشة المواطنين الأكثر إحتياجاً:

تم بالشراكة مع الجمعيات الأهلية تطوير الوحدة الصحية بقرية الأشراف ، والمدرسة الإبتدائية بقرية الأشرف ، ومن خلال الشراكة مع وزارة التضامن الإجتماعي تم تهيئة وتطوير السكن ليكون ملائم ، وإجراء العمليات الجراحية ، وتوفير الأجهزة التعويضية ، وعمليات العيون.

في محور التنمية الإقتصادية :تم توفير 20 فرصة عمل للمرأة والشباب من خلال تقديم قروض بإجمالي **308** الف ج لإقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر، تم توفير **5460 فرصة عمل مؤقتة بإجمالي** أجور تبلغ **246** الف ج من خلال تنفيذ مشروعات البنية التحتية بقرى الوحدة المحلية والمركز.

وخلال المرحلة التمهيدية لم يتم تغطية كافة الخدمات بقرى الوحدة المحلية مثل الصرف الصحي ، مياه الشرب ، الخدمات التعليمية ، خدمات الإنترنت وشبكات المحمول.

ومن خلال المرحلة الجارية لتطوير الريف المصري :

تم إستهداف كل قرى الوحدة المحلية لوادي الصعايدة والبدء في تلبية كافة الإحتياجات من خدمات البنية التحتية والخدمات الأساسية والمشروعات الجاري تنفيذها في القرى كالآتي(المصدر :قاعدة بيانات دار الهندسة / الموقف التنفيذي للمشروعات محافظة اسوان) :

- محطات للصرف الصحي (1معالجة وعدد3 محطات رفع مع شبكات إنحدار وخطوط طرد)

- عدد 3 مراكز للشباب والرياضة
- عدد 1 مجمع حكومي لتقديم الخدمات الحكومية وعددهم (7) يشمل (السجل المدني ، الشهر العقاري، الوحدة المحلية ، وحدة التضامن الإجتماعي ، البريد ، التموين ، المجلس المحلي، المركز التكنولوجي) وذلك من خلال الربط الإلكتروني مع منظومة التحول الرقمي .
- عدد 1 مجمع خدمي زراعي يتضمن (الجمعية الزراعية ، الجمعية الزراعية ، الوحدة البيطرية ، مكتب الإرشاد الزراعي).
- عدد 4 مشروعات لابراج المحمول للتغطية بشبكات المحمول .
- تنفيذ مشروعات متنوعة تتبع الإدارة المحلية (سوق ، موقف سيارات ، نقطة إطفاء)
- تنفيذ محطة تغذية مياه شرب وشبكات مياه شرب بكل قرية.
- تنفيذ مشروعات لتوصيل الغاز الطبيعي وشبكة الألياف الضوئية لتوفير خدمة الإنترنت.
- رصف الطرق الرئيسية وتثبت الطرق الداخلية الترابية.
- عدد 1 مشروع نقطة للإسعاف
- 13 مشروع للكباري أعلى الترع والمصارف
- عدد 5 مدارس متنوعة
- تطوير المنازل الغير آمنة لعدد 373 مواطن بالقرى في نطاق الوحدة المحلية.
- مكتبة كتابك نشر ثقافة الكتاب للجميع من خلال تنفيذ مشروع كتابك من أجل توطين المعرفة وتوفير فرص عمل لأبناء قرى حياة كريمة.

وبمقارنة هذه المشروعات مع الإحتياجات الخاصة بالقرى والتي تم رصدها من خلال لجنة تنمية القرية المتكاملة فإنه بنهاية الفترات الزمنية للتنفيذ سوف يتم إستيفاء توفير كافة الخدمات التي يحتاجها المواطنين بالقرى.

<u>نتائج المقابلات المتعمقة مع لجنة التنمية المتكاملة ومجموعات من الشباب والمرأة :</u>

تستهدف المقابلات المتعمقة التطرق للأثار الناتجة عن المبادرة في القرى ، التحديات والمعوقات ومقترحات للتحسين :

أكدت المجموعات التي تم مقابلاتها :

<u>أولاً:الاثار الناتجة عن المبادرة :</u>

- أكد المجموعات على أن المبادرة أحيت قرية وادي الصعايدة حيث أنها كانت معدومة الخدمات والمرافق.
- أصبح لدى المواطنين مراكز لتقديم الخدمات الصحية ، التعليمية ، الشبابية على عكس السابق.
- تيسير إجراءات صرف المعاشات لكبار السن ومستحقي تكافل وكرامة بوجود مكاتب البريد في القرى.
- وجود الخدمات وتوفير الإحتياجات الأساسية من مياه شرب وصرف صحي أدى إلى نهضة القرى مما أسهم في رجوع الأهالي التي رحلوا عن منازلهم عقب ثورة يناير 2011 بسبب أعمال الإنفلات الأمني.
- تطوير السكن ليصبح ملائم للأسر الأولى بالرعاية من خلال سكن كريم.
- توفير مياه شرب نظيفة مستمرة بالقرى حيث كانت المياه ملوثة وغير دائمة.

ثانياً:التحديات والمعوقات التي تواجه المواطنين في القرى :

- على الرغم من نهو معظم مشروعات الصرف الصحي إلا إنه لم يدخل الخدمة حتى الآن.
- مياه الشرب لم تصل إلى مقرات الخدمات الحكومية مثل المدارس مما يعمل على عدم إنتظام العملية التعليمية وتسرب التلاميذ والمعلمين.
- عدم وجود أطباء بالوحدات الصحية ، وكذلك عدم توفير الأمصال والأدوية وخاصة أن الأهالي معرضين للدغات العقارب والثعابين.
- ما زال أفرع بنوك التنمية الزراعية مغلقة مما يؤثر على سداد قروض المزارعين.
- ما زال يعاني المزارعين من تعثر في سداد أقساط الأراضي الزراعية.
- ما زال يعاني الأهالي من سواء الإتصال بسبب عدم البدء في التغطية بخدمات شبكات المحمول حتى الآن.
- تعثر بدء بعض المشروعات حتى الآن مثل مشروعات الإنارة العامة، مشروعات الغاز الطبيعي يؤثر على سير الحياة في القرى.
- يعاني المواطنين من قلة التوعية والبرامج التثقيفية التي تقدم للأهالي، وخاصة في برامج المشروعات الصغيرة ، والتصنيع الزراعي، والتوجيه والإرشاد الزراعي، وإدارة المشروعات الصغيرة.
- نتيجة للمياه الجوفية مازال يعاني المزارعين والمواطنين من نشوع الماء داخل المدارس والشوارع والأراضي الزارعية.
- إنتشار البطالة بين الشباب.
- يفتقر الآهالي إلى آلية التعامل مع مقرات الخدمات الحكومية الجديدة التي تنشأ بالقرى.
- يفتقر الأهالي إلى سماع أصواتهم ، في متابعة المشروعات والمشكلات التي يروها أثناء تنفيذ المشروعات بالقرى، حيث يمتنع المقاولون من السماح للأهالي بمناقشتهم في أي أعمال تخص المشروعات.
- على الرغم من وجود مراكز الشباب إلا إن الشباب في القرى يحتاجون لتوفير ألعاب أخرى مثل ألعاب القوى والسباحة بالمراكز .
- على الرغم من توفير المدارس إلا أن الأهالي يرون ضرورة وجود مدارس ثانوي ذات تخصصات مختلفة مثل إنشاء مدارس زراعية ، مدارس تمريض ، مدارس صناعية.

<u>من خلال التحديات التي تواجه المواطنين بالقرى نجد أنها يرجع لعدة أسباب :</u>

1. أسباب متعلقة بنقص وعي الأهالي بتراتبية المشروعات الجاري تنفيذها حيث هناك تأخر في البدء ببعض المشروعات مثل خطوط الفايبر (الإنترنت فائق السرعة)ثم الغاز الطبيعي نتيجة لإنه يجب نهو مشروعات الصرف الصحي ومياه الشرب أولاً ، ونظراً لإن هناك تأخر في نسب التنفيذ لمثل هذه المشروعات فيتأخر عليها باقي مشروعات البنية التحتية حتى رصف الطرق.
2. أسباب متعلقة بدور الجمعيات الأهلية الشريكة والجهات المعنية على التوعية بريادة الأعمال وإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
3. أسباب متعلقة بتفعيل آلية الشكاوى صوتك مسموع أو خدمة المواطنين في الوحدة المحلية حيث يرجع ذلك لعدم وجود آليات للتواصل داخل القرية مثل شبكات المحمول والإنترنت.
4. أسباب متعلقة بضعف دور بنك التنمية والإئتمان الزراعي بالقرية وكذلك نقص التوعية من الجهات القائمة على التوعية الزراعية ورفع الوعي بالتصنيع الزراعي ، وحل مشكلات المزارعين.

5. أسباب متعلقة بجودة تقديم الخدمات ،ومدى توفر العناصر البشرية المدربة لتقديم الخدمة للمواطنين، وهو غير متوفر سواء في الخدمات الطبية أو الخدمات التعليمية.

وتلك الأسباب توثر بالسلب على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين مما يؤثر على بالسلب على جودة الحياة التي يأملونها.

وعلى غرار أن المبادرة تهدف إلى تحسين جودة حياة المواطنين ، وهي أولى المبادرات الداعمة المطبقة للامركزية والمرونة بين كافة الأطراف المعنية ، ولكن هذا على مستوى الجهات المركزية العليا مثل الوزارات الشريكة في تنفيذ المبادرة وكذلك القطاع الخاص المتمثل في المقاولين المحليين ولكن من خلال تلك التحديات التي تواجه المواطنين في قرى وادي الصعايدة نجد أن اللامركزية لم تصل إلى الآن إلى المستوى المحلي الأصغر وهي القرية وهو المكان المستهدف الأول من التحول للامركزية ، حيث من خلال تفعيل دور الوحدة المحلية مع وجود آليات داعمة للمشاركة الشعبية مثل لجان التنمية المتكاملة تعمل على وضع الحلول والتدخلات السريعة للمشكلات التي تواجه المواطنين مع تعميق مفاهيم المساءلة والشفافية بالمجتمع.

مقترحات للتحسين :

من خلال الإطار النظري للبحث وكذلك التحديات والمعوقات التي تواجه المواطنين في قرى وادي الصعايدة أثناء تنفيذ برنامج حياة كريمة يستوجب التوجه نحو الآتي :

- الإطار الأول : يتعلق بتطبيق اللامركزية وإستصدار قانون الإدارة المحلية وإعتماد هيكل تنظيمي واضح التخصصات والوظائف للوحدة المحلية، سواء في عمليات التخطيط للمشروعات ، تنفيذها ، آليات متابعتها ومراقبتها ، تعبئة الموارد وتدبيرها لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين ، بالإضافة إلى دورها في إحداث تنمية إقتصادية محلية من خلال إقامة المشروعات الجاذبة للعمالة.
- الإطار الثاني : يتعلق بالتوجه الآن للبدء في توعية المواطنين وبناء وعيهم نحو التعامل مع مقرات الخدمات المختلفة التي توجد بالقرى الآن وخاصة لوجود مجمعات خدمية متنوعة تقدم أكثر من خدمة حكومية.
- الإطار الثالث: بناء قدرات الوحدات المحلية ، ولجان التنمية المتكاملة على آليات المشاركة الشعبية ، والحوكمة وآليات الشكاوى(صوتك مسموع، خدمة المواطنين، تطبيق فرصتك في قريتك الخاص بخدمات وزارة التنمية المحلية)
- الإطار الثالث : التعاون مع شركاء التنمية سواء القطاع الخاص والجمعيات الأهلية في بناء قدرات وتأهيل الشباب لسوق العمل وبناء وعيهم نحو الميزات النسبية التي من خلالها يبدأون مشروعات صغيرة أو متوسطة.
- الإطار الرابع : التوجيه نحو عقد لقاءات مع المزارعين لحل مشكلاتهم مع القيادات ذات الصلة وخاصة التعثر في سداد الأقساط.
- الإطار الخامس : تكثيف لقاءات مع المواطنين من خلال الوحدة المحلية ، ولجان التنمية المتكاملة لمعرفة المشكلات التي تواجههم أثناء تنفيذ مشروعات المبادرة داخل القرى والعمل على حلها مثل مشكلات النشع للمياه الجوفية ،،،.
- الإطار السادس: التنسيق نحو إحداث تنمية إقتصادية محلية من خلال عقد تدريبات لنشر مفاهيم ريادة الأعمال والمشروعات المتناهية الصغر للمساهمة في حل البطالة، وكذلك تعميق مفاهيم التصنيع الزراعي.
- الإطار السابع : دراسة موقف المشروعات الخدمية التي تحتاج إلى عمالة مثل المدارس والوحدات الصحية والتي لم يتوفر بها حتى الآن عمالة متخصصة على الرغم من دخولها الخدمة ، وبحث حلول سريعة لتحقيق الحصول على الخدمة المرجوة.

نتائج البحث

مما لا شك فيه أن الدولة المصرية من خلال رؤية مصر 2030 تسعى إلى تحسين جودة حياة المواطنين ، الأمر الذى يتطلب إستخدام العديد من الآليات وإنتهاج العديد من المرتكزات للوصول إلى الغاية الأسمى وهي تحسين جودة حياة المواطنين.

فقد توصلنا إلى وجود اللامركزية كآلية ومرتكز أساسي لتحقيق رؤية مصر 2030 وكذلك في الخطة المتوسطة المدى 2018:2022 ، وكذلك في برامج عمل الحكومة من 2016 : 2018 ،ولم يتطرق لها برنامج عمل الحكومة 2018 : 2022.

ومن خلال الإطار النظري والتطبيقي للبحث تم التوصل إلى الآتي :

أولاً: أن الدولة المصرية في مسيرة منتظمة لتحقيق اللامركزية الإدارة والمالية والإقتصادية حيث صدور قانون المالية الموحد رقم 6 لسنة 2022 ، وكذلك قانون التخطيط العام للدولة رقم 18 لسنة 2022 يوضحا الإجراءات التي ستتم على المستوى المحلي في عملية التخطيط ودراسة ووضع الموازنة على مستوى أصغرة وحدة محلية، والتأكيد على أن الإنتقال للامركزية لابد من السير إليه بخطوات ثابتة متضمنة القرارات والأدوات والأساليب الحديثة والهيكل التنظيمي الذى يدعمها حتى أصغر وحدة محلية.

ثانياً : أنه على الرغم من تعدد مفاهيم جودة الحياة إلا أن الدولة المصرية حددت لنفسها إطاراً عاماً لمفهوم جودة الحياة للمواطنين في برنامج عمل الحكومة "نحن ننطلق، 2018: 2022" بما يحقق ويضمن القياس الكيفي للجودة الحياة وليس فقط تلبية الإحتياجات من الخدمات ولكن العمل على جودة الخدمة والإرتقاء بالخصائص السكانية مما نخلق مناخ مهيئ للمواطنة الفعالة والمشاركة الإيجابية.

ثالثاً : لابد من وجود مؤشرات كميه تساعد على التحقق الكيفي من التدخلات على الجوانب الذاتية للمواطنين وهو ما يسهم بإحساس المواطنين بالرضا والسعادة تجاه تلك الخدمات، حيث يجب فصل مؤشرات تقييم جودة الحياة والرخاء إلى مؤشرات فرعية تقيس البعد الإجتماعي ، ومؤشرات فرعية تقيس البعد الذاتي حتى لا يتم التأثير على نتائج التقدم في مؤشرات التنمية البشرية.

رابعاً : إن اللامركزية لها علاقة ليست بالشكل المباشر على جودة الحياة ولكن كل المدخلات والمبادئ التي تقوم على أساسها اللامركزية ومنها الحوكمة الرشيدة ، المسائلة والشفافية ،وما تحدثه من تطور على مستوى صناعة القرار ، المشاركة الإيجابية والفعالة للمواطنين على المستوى المحلي في آليات تحديد الإحتياجات وترتيب الأولويات والرقابة والإشراف على تنفيذ المشروعات و حل المشكلات المتعلقة بالمجتمع المحلي، مع وجود آليات لقياس رضا المواطنين عن الخدمات وسرعة الإستجابة للمواطنين وكذلك تسمح بوجود آليات لإحداث تنمية إقتصادية محلية مما يسهم في جعلها أداه للحكم السليم والمساهمة في تطوير المجتمعات وإحداث التنمية المستدامة مما له الأثر في تحسين جودة الحياة,

خامساً : لتحقيق اللامركزية لابد من وجود هياكل تنظيمية للوحدات المحلية وخاصة القروية وذلك في إطار التحول الرقمي وإدخال الخدمات التي تقدمها الوحدة المحلية وفق منظومة التحول الرقمي عند الإنتقال إلى مجمعات الخدمات الحكومية ، لذا لابد من بناء قدرات الوحدات المحلية على الأدوار والمسئوليات وفق الهياكل التنظيمية الحديثة .

سادساً: برنامج تطوير الريف المصري "حياة كريمة" يطبق اللامركزية والمرونة كأول برنامج قومي يعمل في هذا الإطار نتيجة لعمليات التنسيق والترتيب بين الأجهزة التنفيذية ودوواوين الوزارات المختلفة الشريكة في التنفيذ ،وذلك في إطار فقط المستويات العليا من الإدارة ، ولكن لا يصل ذلك إلى مستوى الوحدة المحلية والمعنية من الاساس بتطبيق اللامركزية لتلبية كافة إحتياجات المجتمع

التنموية، على الرغم من إتباع بعض الإجراءات الإستثنائية المرنة في توقيتات التنفيذ، وتسليم مواقع العمل إلا إنه لم يرقى إلى التطبيق بالمعنى الأشمل والأعم وذلك لعدم وجود الإطار التشريعي المنظم لذلك.

سابعاً : يسهم برنامج تطوير الريف المصري في توفير الخدمات بجودة عالية في القرى ولكن تحتاج الدولة إلى دراسة تشغيل مقرات ومراكز الخدمات بالإضافة إلى أن قياس تحسين جودة الحياة للمواطنين يصعب قياسها فور الإنتهاء تنفيذ المشروعات حيث يجب أن يكون هناك تركيز أكثر على الإرتقاء بالخصائص السكانية وزيادة فرص التدريب وفرص العمل وإقامة مشروعات.

ثامناً: يجب أن يكون هناك دعم وبناء قدرات للجان الشعبية على أدوارها والحوكمة.

تاسعاً: التركيز على توعية المواطنين بالخدمات التي ستوفر داخل القرى وكيفية الحصول عليها.

عاشراً : على الرغم من كافة المشروعات التي تستهدف توفير كافة الخدمات للمواطنين على مستوى القرية ، إلا إنه من الضروري إعطاء الدور الأكبر خلال الفترة القادمة إلى التنمية الإقتصادية المحلية ، وتنفذ مشروعات كثيفة العمالة.

توصيات البحث

1. تمهيداً لخروج قانون الإدارة المحلية للإنطلاق نحو تطبيق اللامركزية يجب البدء في بناء قدرات الهياكل التنظيمية للإدارة المحلية حتى مستوى القري.
2. تنفيذ برامج توعوية على كافة الخدمات المقدمة على مستوى القرية وطريقة الحصول عليها.
3. خطط للتنمية الإقتصادية المحلية وتأهيل الشباب لسوق العمل وتنفيذ مشروعات صغيرة ومتوسطة بالقرى.
4. تفعيل آليات الشكاوى الخاصة بـ(صوتك مسموع، خدمة المواطنين، تطبيق فرصتك في قريتك).
5. تنظيم لقاءات وحوارات مع المواطنين لبحث مشكلاتهم بشكل دوري من خلال الوحدات المحلية.
6. بحث آليات لتشغيل مقرات الخدمات التي دخلت حيز التنفيذ والتي لم يتوفر لها عمالة فنية مدربة متخصصة.
7. تفعيل المشاركة المجتمعية من خلال التعاون مع المؤسسات الأهلية ولجان التنمية لبحث سبل تعزيز الموارد المالية بما يسهم في الإسهام في حل مشكلات المجتمع.
8. متابعة المقاولين المحليين في مقرات العمل بالمشروعات الجاري تنفيذها وذلك من خلال فرق العمل التابعة لشركة دار الهندسة الجهة المسئولة عن متابعة المشروعات وحل المشكلات المتعلقة بهذا التأخير.

المراجع

أولاً : مراجع باللغة العربية:

#	اسم المرجع
أولاً : الكتب	
.1	دستور جمهورية مصر العربية ، مادة 176 وتعديلاته 2019.
.2	عبد المقصود، سيد محمد.(2018).أسس ومبادئ التخطيط الإقتصادي الإقليمي والعمراني،القاهرة ،مصر: مكتبة الإنجلو المصرية
ثانياً: الدوريات العلمية	
.3	أمين، خالد زكريا. (2006) . اللامركزية المالية كمدخل للتنمية في مصر: المتطلبات وإشكاليات التطبيق.مجلة النهضة، مج 7, ع 1، 31 – 70 .مسترجع من **67320/Record/com.mandumah.search://http**
.4	رجائي،حنان،(متطلبات تنمية القرية المصرية في إطار رؤية مصر 2030)، معهد التخطيط القومي، القاهرة،(رقم 312)،مارس 2020.
.5	عبد العال ، فريد، (أثر تطبيق اللامركزية على تنمية المحافظات المصرية(بالتطبيق على قطاع الإدارة المحلية))، المعهد القومي للتخطيط ،القاهرة ، يونيه 2012.
.6	عبد الهادي،محمد، (اللامركزية وآفاق التنمية المستدامة)،مجلة أبعاد، جامعة وهران، المجلد 05، العدد 01، يونيو 2019.
.7	عبد الوهاب، ياسر،(مبادئ وآليات الحوكمة، ودورها في دعم وتطوير نظام الإدارة المحلية المصري)،دار المنظومة، مج19، ع1،يناير 2018.
.8	البرلسى, لبنى & عفت, نهى. (2019). مؤشرات جودة الحياة ودورها في زيادة المشاركة المجتمعية في عمليات الحفاظ الحضري.**2. 75. 10.21625/baheth.v2i2.549.**
ثالثاً: المؤتمرات والندوات:	
.9	أحمد البقلي،(2014)، مفهوم نوعية الحياة: النشأة،والتطور، (المؤتمر السنوي الثالث والأربعين،قضايا السكان والتنمية،الواقع و تحديات المستقبل ما بعد 2015)
.10	أمين، خالد زكريا(نظام الإدارة المحلية في مصر بين التعديلات الدستورية ومتطلبات الإصلاح المحور الثالث: إعادة هيكلة مؤسسات الدولة)جامعة القاهرة، كلية اقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة ، يونيه 2013
.11	عبد العال،فريد،(آليات تحقيق سياسة التنمية الإقليمية المتوازنة فى مصر)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (270)، المعهد القومي للتخطيط، أغسطس .2016.
.12	عبد الوهاب، سمير محمد (مستقبل اللامركزية في مصر في ضوء دستور 2014)، مؤسسة الأهرام، مج 16، ع 62، أبريل 2016.
.13	محمد الهادي وآخرون، (2020)، الإستدامة وجودة الحياة،(مركز فاعلون للبحث في الإنثربولوجيا)،جامعة الشهيد حمة لخضر. أعمال الملتقى الوطني الأول: جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر –الأبعاد والتحديات – 4: 5 فبراير 2020.
.14	معمرية،بشير (2020م). جودة الحياة تعريفاتها محدداتها مظاهرها أبعادها. أعمال الملتقى الوطني الأول: جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر –الأبعاد والتحديات – 4: 5 فبراير 2020.
رابعاً:التقارير الدولية والمحلية	

#	اسم المرجع
.15	الخطة المتوسطة المدى للتنمية المستدامة 19/18: 22/21،(مايو 2018)، وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية.
.16	برنامج عمل الحكومة 2018/2016"نعم نستطيع"، (مارس2016)، رئاسة مجلس الوزراءالمصري.
.17	برنامج عمل الحكومة 2019/2018-2022/2021 "مصر تنطلق"،(يوليو2018) ،رئاسة مجلس الوزراءالمصري.
.18	تقرير التنمية البشرية في مصر2021"التنمية حق للجميع:مصر المسرة والمسار"،(أغسطس 2021)،وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية.
.19	خطة التنمية المستدامة رؤية مصر 2030
.20	مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،أغسطس 2021. جهود على طريق التنمية ،مختارات من أحدث المؤشرات التنموية،ص 5، القاهرة،رئاسة مجلس الوزراء المصري.
خامساً:رسائل الدكتوراة والماجيستير	
.21	حسن أحمد يوسف،(2017)،القوانين والتشريعات كأداة للحفاظ على جودة الحياة (كلية الهندسة، جامعة القاهرة)
.22	سعد عبد العال،(2014)،مستقبل تطبيق اللامركزية في تنمية المحافظات المصرية مع التطبيق العملي على محافظة بني سويف،(معهد التخطيط القومي)
.23	صبري محمد فريد،(2014)، رؤية إستراتيجية للتنمية الشاملة في ضوء تحديات وتطلعات الجمهورية المصرية الثانية،(معهد التخطيط القومي)

ثانياً: مراجع أجنبية

#	References
Local and International Reports	
1.	Egypt Human Development Report 2021(Development, a right for all: Egypt's pathways and prospects), Ministry of Planning and Economic Development.
Masters and PhD	
2.	(Daria Kuznetsova), 2019.Impact of the decentralization reform on the quality of local public services in Ukraine. Iowa State University

ثالثاً:المواقع الإلكترونية

#	اسم المرجع
.1	الباسري،أكرم.(2007، 3 أبريل)، اللامركزيـة مفهومها، مزاياها وعيوبها، والعوامل المؤثرة في تطبيقها. https://annabaa.org/nbanews/62/211.htm
.2	الإقتصاد بالعربية،مؤشر جودة الحياة ما هو التعريف والمفهوم.20 مايو 2022 https://www.economyinarabic.com